قياس كنزال بمعنى انزل [illegible] وفعال مصدرًا معرفة
وصفة مثل يافساق مبنيٌّ لمشابهته له عدلًا وزنة وه
فعال علمًا [illegible] للاعيان مؤنثًا كقطام وغلاب مبنيٌّ

كنزال بمعنى انزل [illegible] لتضمنه معنى حرف الاصل - ولا ورد عليه ان الشرط في بناء فعال
وكذلك وزن فعال حال كونه مصدرًا معرفة اى علمًا للعان
كفجار علمًا للفجرة والفجور
وصفة معدولة من وزن فاعل
مثل يافساق بمعنى يا فاسقه ويا خباث بمعنى خبيثه مبنى
مع انه القياس اسماء الافعال فكان القياس ان لا يكون مبنيين لكن صار مبنيين
لمشابهته اى مشابهة هذا النوع له اى لفعال الذى بمعنى الامر علمًا
وزنة اى من حيث وجود العدل في كل واحد منهما يعنى كما ان فعال بمعنى الامر
معدول عن صيغة الامر فكذا فعال مصدرًا معرفة معدول عن مصدر النكرة
وصفة معدول عن الصيغة الصفاتى واما شابهتهما الوزن فظاهر
وكذلك وزن فعال علمًا للاعيان مؤنثًا
وانما قال علمًا للاعيان ولم يقل علمًا للمؤنث لمقابلة الصفة في قوله وصفاق
صفة لمؤنث
كقطام اسم امرأة علم للمؤنث وغلاب اسم امرأة علم للمؤنث
والتانيث فيهما معنوى -
مبنى

في الجار ومعرب في تميم الا ما كان في آخره راء نحو
حضار الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوّت به
البهائم فالاول كغاق والثاني كنح الكبات كل اسم من كلمتين ليس

في لغة الحجاز على الكسرة لانه شابه بفعال الذي بعض الامر عدلا
ووزنا لان قطام معدول عن قاطمة وغلاب معدول عن غالبة
ومعرب في لغة بني تميم لان العدل التقديري لا يؤثر في البناء وعندهم
لضعفه بل يكون معربا غير منصرف فهم يختلفون الحجازيين في باب قطام
الا ما كان من اوزان فعال التي يكون في آخره راء نحو حضار
علما للكوكب وقطار اسم للمكان وكرار اسم لخرزة تسحر بها النساء
ازواجهن فان بني تميم يوافقون فيه الحجازيين ويبنونها بناء على ان
الراء التي من حروف التكرير ثقيلة فوجب التخفيف فيها بالامالة وهي لا تحصل بدون
البناء على الكسرة -

الاصوات اي الالفاظ الدالة على صوت من الاصوات المحكية في كلام الانسان على
صورة الاصل - وسيب بناءها كونها غير مركبة لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من اسماء
الاعداد نحو عمرو وبكر والاعراب انما يكون لشبه التركيب كما عرفت

كل لفظ حكي به صوت من اصوات البهائم النعم والوحوش والطير والحشرات - وكذا
كل لفظ قصد به الدلالة على صوت من غير نقل صوت الغير تقديرا وفي صوتا عند التعجب
نحو حيهل وهي كلمة زجر الظاء وكذا وه صوت المتوجع ونحو دوك حكاية صياح الديك لان هذه تركيب فيها
او صوت به البهائم اي صوت يصدر الانسان عن نفسه مثل صوت الحيوان اذا نعق او دعاه اولا سكاه
فالاول اي ما حكي به صوت الحيوانات كغاق حكاية عن صوت الغراب فان صوت به الانسان
واراد به نقل صوت الغراب كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد
والثاني اي ما صوت به البهائم كنح بفتح النون وتشديد الحاء او تخفيفها صوت
تقر به الانسان عند ناقة البعير وفاج وارش لزجر الغنم والفاظ اسماء الاصوات
كثيرة وقد ذكر المصنف بعضا منها على سبيل التمثيل - وكلها موقوفة على السماع من العرب لا يقاس عليها

ومن السبيات المركبات وانما بنى المركبات لتضمنها حرفا من حروف

بينهما نسبة - فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة
عشر وحادي عشر واخوتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني
كبعلبك وبني الاول على الاصح الكنايات كم وكذا واللعدد وكيت

ليس بينهما نسبة اي شرط ان يكون بين كلمتي هذا التركيب نسبة اسنادية
الى الاخرى كما في اسناد زيد قائم فان زيدا وقائم كلمتان بينهما نسبة
اسنادية لقيام زيد - فان اسماء التركيبية مشتملة على
نسبة الاضافة كعبد الله وعبد الرحمن ونور الدين وغلام محمد ونحو ذلك كلها معربات
فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا من حروف العطف بنيا اي بنى الجزء الثاني
كل اسم هذا التركيب على الفتح - الجزء الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس
بمحل الاعراب - والجزء الثاني لكونه متضمنا للحرف خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر
فحذفت الواو لقصد الاختصار وحادي عشر الجزء الاول منه مبني على سكون اشباع
وصل على الفتح كخمسة عشر والجزء الثاني منه مبني على فتح الراء - واخواتها
اي وكذلك الجزء الثاني منها مبنيان على الفتح في اثنا عشر وخمسة عشر الى تاسع
عشر وتسعة عشر الا اثني عشر فلا يبنى فيه الجزء الثاني على الفتح بل الجزء الاول
منه معرب لشبهه بالمضاف بسقوط النون اذ اصله اثنان وعشر وبسقوط النون
من احكام الاضافة فاعطي حكمها والجزء الثاني منه مبني على الفتح -
والا اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب حرفا اعرب الثاني اي الجزء الثاني من
كبعلبك فانه معرب غير منصرف لوجود العلمية فيه والتركيب
وبني الجزء الاول من نحو بعلبك على الاصح - لتوسط الجزء الاول الناشئ من
الاعراب - وانما قال على الاصح لان فيه اقوالا - احدها ما ذكره المصنف انه
بناء الجزء الاول على الفتح واعراب الجزء الثاني كالاعراب غير المنصرف وهو الاصح والثاني بناء
الجزء الاول واعراب الجزء الثاني كالاعراب المنصرف فيكون الجزء الثاني مجرورا بالاضافة
مع التنوين [illegible] والثالث بناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر
لمشابهته بناء الرابع اعراب الجزء من الاول على حسب العوامل والثاني مجرورا بالاضافة
منصرفا وغير منصرف [illegible] فائدة تركيب الاعلام من اسمين او اسم وشبهه تابع في الهيئة كمحمد علي
[illegible] محمد حسنعلي ولا نسبة بينهما ولا تتضمن حرف فيكون الجزء الاول مبنيا على السكون والثاني
والثاني معربا [illegible] غير منصرف على اصول الاعلام كما في بعلبك
ومن المبنيات الكنايات وهي الفاظ تدل على عدد مبهم كم وكذا او عدد مبهم مميز
ثم يرفع ذلك الابهام بذكر المفسر او يبقى مبهما وذلك لسان المتكلم او لعدم علمه بالتعيين او لقصد
مبهما على ابهامه لسامع - وانما بنى الكنايات لانها تشبه في بعض المعاني
والمراد من الكنايات مضمناتها لانها فان بعضها غير مبنية كفلان وفلانة كنايتان عن الاعلام وبهذا اندفع
الكنايات والمنقل بذكر الدال فانها معدودة من المبنيات فقال كم وكذا للعدد

وذيت للحديث فكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما
ولهما صدر الكلام وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اى للعدد المبهم فتقول عندى كذا درهما وكم درهما عندك - وانما سميت كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام - والخبرية لكونها مثل الاستفهامية فى الصيغة وهى كذا التى تجيء من الخفاف وذا وهما مبنيان - وقد يجيء كذا كناية عن العدد نحو خذ منى كذا اى يوم الجمعة اذا يوم الجمعة

وكيت وذيت للحديث فتقول كان بينى وبين فلان كيت وذيت كناية عما جرى بينه وبينك من القصة والحديث ولا يستعملان الا مكررتين بواو العطف فيقال كيت وكيت او كيت وذيت

وانما بنى كيت وذيت لتوقعها توقع الجملة المكنى عنها والجمل كلها مبنيات لشبهها بالاصل

ولما كانت كم على نوعين استفهامية وخبرية واحكام كل واحد منهما مختلفة يشرع المصنف فى بيانها فقال

قاعدة فكم الاستفهامية اى التى تستعمل لغرض الاستفهام من المخاطب نحو كم درهما عندك

مميزها اى تمييزها منصوب يكون اسما مفردا على التمييز مفردا ويكون مفردا لاشتباهه وجمعا نحو كم درهما عندك وكم رجلا عندك ولم يوجد ضرب تستفهم من المخاطب عدده وجعل مميزه تمييز العدد المتوسط منصوبا مفردا لان عزم الترجيح عند مرجح نوجعل مثل الآحاد والمئات

والخبرية اى مميز كم الخبرية وهى التى تخبر المخاطب بورود مبهم وتفيد معنى الكثير مجرور اى بالاضافة كم اليه مفردا نحو كم مال انفقته اى كثيرا ومجموعا اخرى نحو كم رجال لقيتهم اى كثيرا - اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه كما ان تمييز المئة الى العشرة يكون مجرورا واما كونه مفردا او مجموعا فلان تمييز العدد قد يكون مفردا كما فى مافوق العشرة وقد يكون جمعا كما فى مادون العشرة وجمعا مشبها بمفرد نحو عندى ثوبان واثواب كما فى مئة

واعلم ان مايدل على الاستفهامية لابد ان يكون بصيغة الخطاب فعلا كان نحو كم ضربت زيدا او غيره نحو كم مالا عندك وما يدل على الخبرية لابد ان يكون بصيغة الغيبة او كان بصيغة الفعل نحو كم مال انفقت او غيره نحو كم مال عندى وهذه هى العلامة الفارقة بينهما

قاعدة وقد تدخل كلمة من البيانية فيهما اى فى تمييز كم الاستفهامية والخبرية فتقول كم من رجل لقيته وكم من مال انفقته وتميز كم حينئذ يكون مجرورا من اجل كلمة من وانما لم يقل ان اصل المميز فاعلا بان كم وتميزه كما فى المثال الاول والاوجب ان يقال ان من البيانية لكلا يلتبس تمييز كم مفعول الفعل كما فى قولك كم رجلا رأيت وكم اخا ملكت وكم ثوبا لبست

قاعدة وكلاهما صدر الكلام اى يلزم كم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام فلا تقول ولا يصح لان الفاعل والصفة يتبعان الفعل والموصوف - وانما وجب لهما صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة لمعنى الاستفهام والاستفهام يلزمه صدر الكلام فما الخبرية فعلى انها مشبهة بالاستفهامية

وكلاهما اى الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كما مر على حسب العوامل

فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا
معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور
والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان

ثم شرع في بيان حالة الرفع والنصب والجر وقال فكل ما بعده اي في كل موضع يكون بعد كم
فعل
غير مشتغل عنه بضميره
كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به
كان منصوبا على المفعولية نحو كم رجلا ضربت في الاستفهامية وكم غلام اشتريت في الخبرية
وان اقتضى مفعولا مطلقا كان منصوبا على المصدرية نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت
وان كان ظرفا كان منصوبا على الظرفية نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى
جرا كان منصوبا بالجرية نحو كم رجلا كان من جارك وكم رجل كان من مضرى
وكل ما قبله اي في كل موضع يكون قبل كم حرف جر او مضاف نحو بكم رجلا مررت
وغلام كم رجل ضربت فمجرور اي فيكون كم مجرورا محلا بحرف الجر او الاضافة
فان قيل ينتقض صدارة كم بتقدم حرف الجر او المضاف عليه قلنا لا ينتقض الصدارة
لان الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال بينهما
والا اي وان لم يكن قبل كم فعل ناصب كما ذكر ولا قصد جار او مضاف فمرفوع
معمولا على انه مبتدأ ان لم يكن كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم رجلا
اخوك وكم رجل قام لصدق حد المبتدأ عليه
وخبر ان كان كم الاستفهامية او الخبرية

ظرفا وكذلك أسماء الاستفهام والشرط وفي مثل ع
كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ ثلثة أوجه وقد يحذف
في مثل كم مالك وكم ضربت الظروف منها ما قطع عن

ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم يوم سير تصدق حد الجر عليه ويعلم كونه ظرفا اولا بالتمييز فان كان تمييزه ظرف زمان او مكان فكم ظرفية والا فلا

وكذلك اى مثل اعراب كم اعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما وأين ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضمير او متعلقها كان محلها النصب بالظرفية نحو من ضربت وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او اسم مضاف فمحلها الجر نحو بمن مررت وبين تمر امر وغلام من ضربته وغلام من تضرب اضرب والا فهو مرفوع على الابتداء الا كم فانها تنصب ظرفا نحو كم ضربته وكم تضربه اضربه وعلى الجرية ان كان ظرفا نحو حتى القتال وابن قيامك لكن الرفع على الجرية لا يكون الا في اسماء الاستفهام واما اسماء الشرط فمحلها الرفع بالابتداء فقط الا حيثما فيه الجرية او لا يقع بعد اسماء الشرط الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء فخرج من هذا ان مشابهة اسماء الاستفهام كم في جميع الوجوه وباسماء الشرط في بعض الوجوه

وفي مثل قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة - ثلثة اوجه من التركيب - نقصد عمة على ان يكون كم استفهامية مبتدأ وعمة تمييزه منصوب ولك خبره نحو الجر بان يكون كم جرية مبتدأ وعمة مجرور تمييزه ولك خبره والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حذف كم خبرا وقوله خالة تابع لعمة على الاحوال الثلثة اى كونها منصوبة عن عمة والمعطوف تابع للمعطوف عليه في الاعراب وكذلك قوله قدعاء لانه صفة لها

وآخر البيت قدعاء قد حلبت علي عشاري - والقدعاء هي المرأة التي اعوجت رجلها والعشار الناقة التي أتى على حملها عشرة اشهر فتكون صعبة الحلب ثم العشراء اى

وهذا البيت من اول الى آخره مستغرق في الذم غال في المجازية شبه كل لفظة منه بنوع من الاهانة والقضيحة والسب والتعيير لا سبب تقصير

قاعدة وقد يحذف اى تمييز كم الاستفهامية والخبرية اذا كانت في جملة عليه في مثل كم مالك هذا مثال كم الاستفهامية وتمييزه اعني دينارا محذوف هنا لدليل عليه الا ترى انه اذا سئل عن مقدار مال عطاه ليسئل عن مقداره ودينار اورد به وكم ضربت هذا مثال كم الخبرية فتمييز كم محذوف اعني ضربة او ضربة دل عليه الفعل المذكور ومن المنسأ الظروف اى بعضها الذي هو ما قطع عن الاضافة

الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لاغير وليس
غير وحسب ومنها حيث ولا يضاف الا الى
الجملة في الاكثر ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط

اى ظروف قطعت عن الاضافة بحذف المضاف اليه حال كونه مقصودا معنى لا لفظا نحو
نسيا منسيا اعربت مع التنوين نحو رب بعد كان غيرا من قبل وقال الشاعر
صاح في الشرب وكنت قبلا ؛ الكاد اغص بالماء الفرات كقبل وبعد اذا قطعتا عن
الاضافة وكان المضاف اليه منويا كانا مبنيان على الضم وهم الدال تقول جئتك من قبل
ومن بعد اى قبلي كان كذا وبعدما كان كذا ام

وكذا القول في جميع الجهات الست كتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف اذا كان
المضاف اليه محذوفا منويا كانت مبنيات على الضم اما وجه بنائها فلانها اشبهت الحروف من حيث
احتياجها الى المضاف اليه وعلى الضم ليكون جبرا للنقصان الحاصل فيه من حذف المضاف اليه والضم لانه
اول الاربع اقوى الحركات واما اذا كان المضاف اليه محذوفا نسيا منسيا فلا تكون مبنيا لانها حينئذ
اسما مستقلا من غير افتقاره الى المضاف اليه فلم تشبه الحروف

واجري مجراه اى مجرى الظروف في حذف المضاف اليه والبناء على الضم هذه الكلمات التسع وهي
لاغير وليس غير وحسب تقول جاءني زيد لاغير وليس غير وحسب اى لا احد غيره
فيهم او ليس احد غيره فيهم او لم يكن من الظروف لكنها صارت مبنية لما تضمنت معنى الاستثناء
وتعمل عمل الا تقول قبلت الجارية بغير فم الدينار حيث لا يعرف المضاف غير ومنها

اى من الظروف المبنية كلما حيث فانها مبنية على الضم للزوم اضافتها الى الجملة وهي تنقسم
على اقسام ثلاثة ولا يضاف لفظ حيث الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
فالاسمية كما تقول اجلس حيث زيد جالس والفعلية كما تقول اجلس حيث جلس زيد
وانما وجبت اضافتها الى الجملة لانها موضوعة لمبهمين مكان يقع في الفعلية فلا بد لها من
الجملة كاحتياج الموصول الى الصلة في الاكثر اى اذا استعمل الكثير وان كان يضاف
الى المفرد احيانا كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا ؛ نجما يضيء كالشهاب
ساطعا ومنها اى من الظروف المبنية اذا وهي لاحتياجها الى الجزء وهي الجملة المضافة اليها اذا
وهي موضوعة للزمان المستقبل دون الماضي والحال واذا دخلت على الماضي صار للامر
بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد قمت وفيها معنى الشرط لانها تحتاج الى الجواب

وَلِذَالِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ
فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا وَمِنْهَا إِذْ لِلْمَاضِي وَيَقَعُ بَعْدَهَا
الْجُمْلَتَانِ وَمِنْهَا أَيْنَ وَأَنَّى لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا

ولذلك اى لكونها اداة متضمنة لمعنى الشرط اختير بعدها الفعل لان الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير مختص فى الشرط لم يجب الفعل بعدها على جعل ضمائرا وفيه اشارة الى انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان الشرط نحو آتيك اذا الشمس طالعة اى فى جعل ضمائرا

وقد تكون اذا للمفاجأة اى تدل على وجود الشئ بغتة وخاوة فيلزم المبتدأ بعدها نحو خرجت فاذا زيد بالباب والملازم المبتدأ ليكون فرقا بينها وبين اذا الشرط والمراد من اللزوم غلبته لا استحقاق . . . . . .

ومنها اى من الظروف المبنية اذ وهى موضوعة للماضى اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل يجعل بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام - والمانع اذ لما ذكرنا فى اذا من اقتضاءها الى الجملة

ويقع بعدها اى بعد اذ الجملتان اى اسمية والفعلية نحو اذ قام زيد و اذ زيد قائم ولا يختص اذ بالجملة الفعلية كاذا واذ ليس فيها معنى الشرط وكذلك اذ قد يكون للمفاجأة كاذا تقول خرجت فاذ زيد قائم

ومنها اى من الظروف المبنية اين وانى وضعتا للمكان استفهاما اى لاستفهام المكان فقط من غير معنى الشرط نحو اين زيد وانى زيد

وشرطا اى تستعملان للمكان بمعنى الشرط نحو اين تكن اكن وانى تقعد اقعد وانما بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط فحينئذ يقتضى شرطا وجزاء

ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف
للحال استفهاما ومذ ومنذ بمعنى ومنه بمعنى اول المدة
فيلهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود

ومتى اى من الظروف المبنية متى وضعت للزمان فيهما اى الاستفهام والشرط
فيستفهم بها عن الزمان بغير معنى الشرط نحو متى القتال ومع الشرط فحينئذ تقتضى
شرطا وجزاء نحو متى تخرج اخرج

والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية ان متى للاستفهام عن الزمان المبهم فيلزم التحقق
وتوهمه واذا للاستفهام عن الزمان المبهم حيا تحقق وقوعه فلهذا الاتيان اذا اتيتك
متى احمر البسر بل تقال اتا اتيتك اذا احمر البسر اذ احمرار البسر امر قطعى
وبين متى تقتضيه معنى الاستفهام او حرف الشرط

وايان اى ومن الظروف المبنية لفظ ايان وضعت للزمان استفهاما
اى للاستفهام عن الزمان ويختص بالامور العظام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبين ايان تضمنه
معنى الاستفهام وهى من ظروف الزمان لان الحال من الازمنة الدائرة بين الماضى والاستقبال

وكيف اى من الظروف المبنية لفظ كيف وضعت للحال استفهاما اى للاستفهام عن الحال
تقول كيف زيد اى كيف حاله من السقم والصحة وغير ذلك وبنيت لتضمنه معنى
الاستفهام وهى من ظروف الزمان لان الحال من الازمنة الدائرة بين الماضى والاستقبال

ومذ ومنذ اى من الظروف المبنية لفظ مذ ومنذ يستعملان بمعنيين
بمعنى اول المدة قبلها وهو الزمان الذى يصلح
ان يكون جوابا لمتى تقول ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة
فيليهما المفرد المعرفة اى يقع بعدهما اللفظ المفرد المعرفة لا المثنى ولا المجموع
ولا النكرة اما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة
فلان الوقت لابتداء كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انتفاء رؤيتى من وقت كذا
ولا فائدة فى ذكره مجهولا فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاصل فى التعيين

وبمعنى الجميع اى مذ ومنذ قد يستعملان بمعنى جميع المدة قبلها وهى الزمان الذى يصلح
ان يكون جوابا لكم تقول ما رايته منذ يومين او اقيل لك كم يوما ما رايته
فيليهما اى حينئذ يجب بعد مذ ومنذ ويذكر عقيبهما الزمان المقصود
بالعد ليبان جميع المدة او تقول ما رايته مذ يومين او عشرين اى جميع مدة
عدم رؤيتى اياه يومان او عشرون

بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان او ان
فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وخبره بعده
خلافا للزجاج ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن

وقد يقع بعد منذ المصدر نحو ما فرحت منذ ذهبك او الفعل نحو
ما فرحت منذ ذهبت - او ان المثقلة نحو ما فرحت منذ انك ذاهب
او انه المخففة نحو ما فرحت منذ انْ ذهبتَ

فيقدر عند البصريين بعد منذ ومذ لفظ زمان مضاف الى ما بعده فيكون التقدير ما فرحت
منذ زمان ذهابك وما فرحت مذ زمان ذهبت وما فرحت منذ زمان انك ذاهب
وانما يقدر لفظ زمان ليصح حمل ما بعدهما عليهما لانها مبتدأ فحا حال

وهو اى لفظ مذ ومنذ مبتدأ في التركيب
وتاويل الاضافة الى الزمان صار معرفتين معناها ابتداء الامد او جميع المدة فصح وقوعها مبتدأ
وخبره لعدة اى خبر كل واحد منهما ما وقع بعده
خلافا للزجاج فانه يقول ما بعدهما مبتدأ ومنهما خبران مقدمان والباء بمعنى في
انهما ظرفان وما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقدير الحمل والمدة اذ لو كانا
وجوابه ما قرر من تصيرهما معرفتين بالاضافة ولو قضا بجوازهما حينئذ لزم انتقض
واعلم ان منذ ومذ اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان حينئذ ليسا من الظروف وحينئذ يجوز في

اى من الظروف المبنية لشبهه
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وابتداء الامد وانقضاؤه مشهور زمان

وفيها لغات اخر ذكرها بقوله
وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون

ولدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي. والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير

ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال بغير النون
ولد بفتح اللام وضم الدال بغير النون
كلها بمعنى عند ويكون ما بعدها مجرورا بالاضافة نحو المال لدن زيد

ومنها ان من الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهي مستعملة للماضي المنفي فيفيد النفي مع التاكيد تقول ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية وقد يستعمل في الماضي المثبت ايضا نحو كنت رايته قطا اي دائما وقد يستعمل مع الزمن الحاضر نحو هل رايته الزمن قط

وعوض بفتح العين وضم الضاد مبنية على الضم مشابهة لقبل وبعد في كونها مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى وهي مع افادة تاكيد النفي كقط في الماضي كما ان قط مختص بالزمان تقول عوض لا افارقك او لا اكلمه عوض اي في جميع الازمنة المستقبلة ابدا

وغايتها تضمنها معنى لام الاستغراق وعلى الضم لشبهها بقبل وبعد

فائدة

والظروف المضافة الى الجملة كحفظ يوم تقول هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم ينفخ في الصور

وكذا الظروف المضافة الى لفظ اذ يجوز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح اعلم ان الجملة من حيث هي هي مبنية اذ الاصل في الجملة ان لا تقع اعرابا ولا محلا لوقوعها صلة لما تحتاج الى الاعراب لكن قد تقوم الجملة مقام المفرد فتقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا وقد تقرر ان المضاف يكتسب البناء من المضاف اليه فالظروف التي تجب اضافتها الى الجملة كاذ واذا وحيث ولا يجب بناؤها للزوم الاضافة فيها والظروف التي لا تجب اضافتها الى الجملة لا يجب بناؤها بل يجوز بناؤها ويجوز اعرابها لعدم لزوم الاضافة كحفظ يوم وحين فلذلك قال يجوز بناؤها على الفتح ولم يقل يجب

وكذلك اي مثل الظروف المضافة الى الجملة لفظ مثل وغير اذا استعملا

فانه يجوز ابناؤهما على الفتح

مع ما وان وانّ المعرفة والنكرة - المعرفة ما وضع
لشيء بعينه - وهي المضمرات والاعلام والمبهمات
وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى

مع لفظ ما وان المخففة وانّ المثقلة يعني اذا جاز لفظ مثل وغير مضافا الى احد هذه الالفاظ الثلاثة يجوز بناءه على الفتح نحو قولي مثل ما قال زيد او غير ما قال زيد ومثل ان يقول كذا او غير ان يقول كذا وقولك مثل انك قائل او غير انك قائل ويكون لفظ مثل وغير في الكل مفتوحا مبنيا على الفتح

وانما بنيت هذين اللفظين لشبههما بالظروف في الابهام والاحتياج الى المضاف اليه ليزول الابهام ويجوز اعرابهما لانهما ليسا مستحقين للاعراب لوجود المشابهة وان لم يكونا من الظروف والمشابهة بالشيء المشابهة بالشيء

لم قلت مثل وغير مبنيان على الفتح مع ما تقول

وان فرغ عن بيان اقسام الاسم من حيث الاعراب والبناء شرع في اقسامه من حيث التعريف والتنكير فقال المعرفة ما اي اسم وضع لشيء بعينه سواء كان فردا مبنيا كزيد والعهد كالرجل وانا وانت وهو او كان جنسا معينا كالسامة علما لجنس الاسد او لجماعة معينة كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرات ايضا وبقوله بعينه خرج النكرات فانها لم توضع لشيء معين - فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات ايضا لانها ما وضعا لشيء معين - قلنا المراد من الوضع اعم ان يكون من الواضع او في الاستعمال والمضمرات والمبهمات وان كانت كليات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا لا يستعمل في التركيب الا لمتكلم معين وانت لا يستعمل الا لمخاطب معين وهذا المشار اليه معين

وهي اي المعارف بحسب الاستقراء ستة

المضمرات نحو انا وانت والاعلام كزيد وعمرو والمبهمات الموصولات واسماء الاشارة نحو هذا والذي سواء انما سميت مبهمات مع انها معارف لان اسم الاشارة عند النطق بها مبهم عند المخاطب لكثرة المشار اليه ولا تتعين الا بالاشارة الحسية وكذا الموصول لغير الصلة مبهم عند المخاطب ولم تقو للضمير الغائب مبهما لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما للمخاطب عند النطق به - وما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية نحو الرجل واللام وانما قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخل عليه اللام احترازا عن اللام الزائدة لاقامة الوزن في الشعر - او النداء اي ما عرف بالنداء نحو يا رجل لرجل معين بخلاف قول الاعمى يا رجلا لغير معين فانه نكرة والمضاف الى احدها اي احد هذه الاربعة معنى

العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد

واحد. واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب.

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اسماء العدد ما وضع

اى اضافة معنوية فان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا كما مر.

واعلم ان مراتب التعريف متفاوتة فبعض المعارف اقوى فى التعريف من غيره وهم مختلفون فى تعيين مراتبها وما اختار المصنف من الترتيب فى الذكر اشارة الى ما هو المختار عنده من الترتيب فى المرتبة.

ولما ذكر تعريف هذه الاقسام مع بيان اقسامها لم يبق الا تعريف القسم الثانى من المعارف وهو الاعلام حيث لم يسبق بيانه فقال العلم ما وضع لشئ بعينه كزيد فانه موضوع لشخص معين.

وهذا شامل للعلم وغيره من المعارف ولما قال غير متناول غيره خرج منه غيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارات لانها تتناول غيرها استعمال واحد من هذه الاقسام المعين المستعمل فيه واراد بقوله بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام المشتركة بين الكثيرين كما اذا سموا رجلا بزيد ثم سمى آخر بزيد آخر فهو وان تناول غيره لكن لا بالوضع الواحد بل باوضاع متعددة بخلاف الوضع الاول. ويدخل فى الاعلام الكنى المصدرة باب او ام او ابن او بنت كابى بكر وابن الحنفية والالقاب الدالة على مدح كالصديق والفاروق للشيخين او ذم كالكذاب لمسيلمة والدجال لليهودى الاعور.

ثم العلم اما ان يكون موضوعا لشخص معين كزيد او لبعض الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فيمنع من دخول لام التعريف عليه والاضافة ولا يوصف بالنكرة ويمتنع من الصرف بسبب آخر ويسمى علم الجنس وهى مقصورة على السماع او لبعض المعانى كسبحان علما للتسبيح وفجار للفجور.

واعرفها ان اكثرهما فى التعريف من جميع المعارف المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة الاشتباه فى المتكلم وقلته فى المخاطب ثم الغائب كهو ثم هم الاشارة كهذا ثم الموصول كالذى ثم المعرف باللام او النداء كيا ايها الرجل ثم المضاف الى واحد من هذه الانواع بحسب التعريف من المضاف اليه على الترتيب المذكور فالمضاف الى العلم اعرف من المضاف الى اسم الاشارة وهكذا. والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى غير معين كرجل وفرس فيصح اطلاقه على كل فرد من افراد جنسه.

ولما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه المعين شرع فى تقسيمه باعتبار الدلالة على الكمية

واعلم ان النكرة بانواعها الثلاثة لا تفسر غالبا فناسب ذكرها هنا فقال اسماء العدد ما وضع

وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة وفيه اختلافهم وفرقة خالفت فجعلتهم فى الوصف كالمعرفة

لِكَمِّيَّةِ آحادِ الاشياءِ اُصولُها اثنتا عشرةَ كلمةً
واحدٌ الى عشرةٍ ومِائةٌ والفٌ تقولُ واحدٌ اثنانِ
واحدةٌ اثنتانِ وثنتانِ وثلثةٌ الى العشرةِ وثلثُ الى العشرِ

لكمية آحاد الاشياء اى لبيان كمية الافراد وهى المقدار العددى الذى يجاب به فى السوال بكم
اعلم ان السوال اما ان يكون عن ماهية الشئ فيسئل عنه بما الموضوعة لاستفهام عن حقيقة
الشئ ـ واما ان يكون عن صفته وكيفيته ويسئل عنه بكيف واما ان يكون عن عدده المعين
ويسئل عنه بكم لبيان الكمية وهو المراد بقولنا تبين ذلك الافراد واحترز بقوله لكمية آحاد الاشياء
عن الجمع لانه لا يدل على آحاد معينة بل على آحاد مبهمة غير معينة باللفظ وخرج ايضا نحو
رجل ورجلين الدالين على الافراد والتثنية لانهما لا يدلان على الكمية فقط بل على الذات المتصفة
بالوحدة والاثنينية ـ فالواحد والاثنان عدد لدلالتهما على الكمية بقطع النظر عن غيرها كالاثنين

والفرسية و اصولها اى اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة اى واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة
ومائة والف وما عداها متولدة منها اى بتركيب من هذه وتعزى الى الاسماء التى
اى مثنية العدد كمائتان والفان او بجمعها صحة كعشرون واخواتها او بتركيب كعشرة
او بالعطف كثلثة وعشرين ومائة والف ـ واقتصروا على الالف لان مراتب العدد غير متناهية فلو وضع لكل

وتقول انث فى التعبير عن المذكر واحد اثنان وفى التعبير عن المؤنث
واحدة اثنتان بالهاء واثنان بغير الهاء اى موافقا للقياس بان يكون
المذكر بغير التاء والمؤنث بالتاء فى هاتين الكلمتين و تقول فى المذكر ثلثة
الى عشرة بالتاء نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال والغاية داخلة فى حكم المغيا
وكذا فى قوله و تقول فى المؤنث ثلث الى عشر بغير التاء نحو ثلث نسوة
الى عشر نسوة اى على خلاف القياس فتجيئ بالتاء للمذكر وبغير التاء للمؤنث
وذلك لان الكلمة وما وقعا عليه جامدة فالحق التاء بالعدد ليوافق اللفظ المدلول
ثم ترك التاء فى المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس الامر لان المذكر
اشرف واحق فقديم رعايته فى اللفظ اليق ـ
ولا طريق عن ذكر الآحاد نشرع فى ذكر المركبات والعشرات فقال

واحد عشر إثنا عشر احد عشرة إثنا عشرة وثنا عشرة
وثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث عشرة الى تسع عشرة
وتميم تكسر السين في المؤنث وعشرون واخواتها فيهما

وتقول احد عشر رجلا اثنا عشر رجلا في الذكر واحدى عشرة امرأة
واثنتا عشرة امرأة بالهاء في الاول وثنتا عشرة امرأة بغير الهاء بين علامة الجزء
الاول والثاني بالحروف تذكيرا وتانيثا موافقا للقياس
وتقول في ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا ما تيان اثنا في الجزء الاول وتجيء في الجزء الثاني
للذكر وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة
اى بغير اثنا في الجزء الاول مع اثنا في الجزء الثاني وذلك لان الجزء الاول اى شئ الى تسعة
قبل التركيب جئت به كان باثنا في الذكر وبغير اثنا في المؤنث فابقى على ما كان عليه قبل التركيب مخالفا للقياس
والجزء الثاني استعمل فيه موافقا للقياس اى باثنا للمؤنث وبغير اثنا للذكر فلا يحتاج الى توجيه
وتميم تكسر السين في المؤنث اى تسكن لفظ العشرة المركب مع الآحاد كاحد عشرة الى تسع عشرة
تحرزا عن توالى الفتحات الاربع في الكلمة الواحدة

واجاز تسكن السين تخفيفا كما [illegible] الى ثقل اللفظ بالتركيب
يقتضي التخفيف فاختيار السكون للتخفيف اول من الكسرة وانما قال في المؤنث لان هذا
الاختلاف في المؤنث اما في الذكر فالسين مفتوحة البتة لعدم لزوم توالى الحركات
فيه ورجا سكنوا في الذكر ايضا نظرا الى فتحة اخر الجزء الاول كاحد عشر الا اثنا عشر المسكون آخره
وتقول عشرون واخواتها الى تسعين وارجون الى تسعين فيهما اى في الذكر
والمؤنث سواء فتقول عشرون رجلا وعشرون امرأة تغليبا للذكر على المؤنث

وَاحِدٌ وَّعِشْرُونَ وَاحْدَى وَعِشْرُونَ ثُمَّ بِالْعَطْفِ
بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ اِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَاَلْفٍ مِائَتَانِ
وَاَلْفَانِ فِيهِمَا ثُمَّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَفِي ثَمَانٍ

وتقول احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى ناخذ آحادًا من واحد الى عشرة على ما عرفت من
قاعدة التذكير والتانيث من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون
رجلًا واثنتان وعشرون امراة وثلثة وعشرون رجلًا وثلث وعشرون امراة
الى تسعة وتسعين رجلًا وتسع وتسعين امراة فلا فرق بين الذكر والمؤنث
في العقود ويفرق في الآحاد حسب ما مر ذكره -
وتقول مائة والف مائتان والفان فيهما اى في الذكر والمؤنث من غير فرق
كمائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة - والفاصل بين الواحد والاثنين يوافق
ثم بالعطف على ما تقدم يعني اذا جاوز من المائة والالف شيئ تعطفه على المائة
وتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وتستعمل ما دون المائة مما عرفت من القاعدة
في واحد الى تسعة وتسعين مذكرًا ومانثًا عطفا تركيبيا ثم تعطف الثلثمائة
على الالف وتعطف ما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلًا
والف ومائة واحدى وعشرون امراة الى عشرة آلاف واحد عشر الفًا الى عشرين الفًا
الى مائة الف وهو المسمى بكرورًا الى مائتي الف اى الكرين وثلثمائة الف الى ثلثة كرور
الى الف الف اى عشرة كرور وهو المسمى بمليون الى عشرة آلاف الف
وهو المسمى بكرور الى الف الف الف اى خمسة كرورات - والمائات والعشرات
والآحاد تعطف عليه مثلًا تقال الف الف و ثلثة آلاف وثمانمائة وخمسة وتسعين رجلًا
يعني ٣٠٠٨٧٩٥ وهكذا الى ما لا يقف على حد -
ويجوز لك ان تعكس الطف فتبدأ من الاقل الى الاكثر وتقول واحد ومائة واحد
واثنان ومائة واثنتان ومائة والف وهكذا الى آخره - وشاع هذا النوع الاخير في التاريخ
غالبًا فيقال سنة ستين وثمانمائة والف لان الغرض في التاريخ معرفة الاقل لكون الاكثر
معلومًا غالبًا فتبدأ بما هو المقصود -

عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح
النون - وميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظاً
أو معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة - وكان قياسها مئات

ولما كان لفظ ثمان عشر مع كونه مبنياً مخالفاً لاخواته في الاعراب في بعض اللغات بين ذلك بقوله
وفي لفظ ثماني المركب مع لفظ عشرة يجوز فتح الياء وهو الكثير الشائع في
كلامهم قياساً على اخواته لان الجزء الاول منها مبني على الفتح كخمسة عشر وغيرها
وجاز اسكانها اي اسكان الياء تخفيفاً

وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون اما حذفها
فللتكميل التخفيف واما فتح النون بعد حذف الياء فقياساً على اخواتها من الفتح
واما حذفها مع كسر النون فللدلالة الكسرة على الياء المحذوفة

وجاز فيه لغات اخرى منها حذف الياء لغير التركيب مع عشرة وعده معرباً على حسب العوامل
كما قيل سه لها ثنايا اربع حسان - واربع فثغر ثمان -

ثم لما فرغ من بيان الاعداد اشفعها شرع في احكام تمييزها فقال فاء
وميز الثلاثة اي وجاز وليها الى العشرة الغاية داخلة في المغيا مخفوض
باضافة الاعداد الى مميزها مجموع لفظاً كثلثة رجال بصيغة الجمع او مجموع معنى كتسعة
رهط وثلثة نفر

واما وجه اختيار المخفض بالاضافة لا النصب على التمييز فلان مميز الاعداد مرصود في المعنى
وهو المقصود من العدد فمعنى ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة فلو نصب على هذا التمييز صار هو
صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات ولا يلزم كونه جمعاً فلان مدلول
اللفظة وما فوقها جماعة فناسب التعبير عنه بالجمع لمطابق العدد المعدود لا لتمام معنى

واعلم ان هذا القياس فيما فوق العشرة لما سيجيء ذكره -

الا في ثلثمائة الى تسعمائة فانه يميز تمييز ثلث وما فوقها بلفظ مائة او بلفظ
وكان قياسها ان يميز بصيغة الجمع ومئات بصيغة الجمع الذي هو اكثر العوامل

او مئين - ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعهما مخفوض
مفرد - واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس

او مئين بصيغة الجمع الذكر للتغليب لكنه ترك هذا القياس لانهم استحسنوا ان يكون
المائة مجرورة على ما يقاربه من الاعداد من احد عشر الى تسعة وتسعين في لزوم كون
المميز مفردا - واختاروا الخفض فيه مع ان ما يقاربه من المميزات منصوبات
لئلا يبطل حكم التغليب الى تسعة وتسعين من كل وجه

قاعدة الائة كان في الاصل مئية كسدرة ثقل فتح الياء الى ما قبلها وحذفت
فصار مئة ثم كتب الالف بعد الميم لئلا تشتبه بصورة منه خطأ فاذا جمع وثنى
حذف الالف في الخط لعدم الاشتباه حينئذ فتكتب مئتين ومئات

ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
نحو احد عشر رجلا وتسعة وتسعون درهما اما نصبه فلاقتضاء الاضافة في احد عشر الى
تسعة عشر لان اللفظ يصير مركبا من ثمانية كلمات واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
فلان النون تمنع من الاضافة واما الافراد فلان المفرد اصل وهو اخف من الجمع ويقتضيه التركيب
التخفيف واذا حصل الغرض من الاصل فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة

ومميز مائة والف وتثنيتهما او تثنية الائة والالف وهي مائتان والفان
وجمعه آل جمع الالف وهو آلاف الوف وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لان جمع الائة غير مستعمل في العدد لا فيقال ثلثمائة ولا يقال ثلثمئات وثلثمئين
كما مر بخلاف التثنية فيقال مئتا رجل والفا رجل وثلثمئة آلاف رجل

معدود مفرد وذلك لان الائة والالف لهما شائبتان شائبة بالثلثة
الى العشرة من حيث انهما من اصول العدد ولا تركيب فيهما وشائبة بما فوق العشرة
في كثرة العدد فروعي في مميزهما كلا الشائبتان فجعل مميزهما مفردا كما هو في الثلثة
الى عشرة وجعل مفردا كما في احد عشر الى تسعة وتسعين

وقد يجيء مميز مائة جمعا كما يقال مائة رجال وقد يفرد ومفردا فيقال مائتي رجل

هذا حكم تذكير التمييز وتأنيثه ظاهر فيما كان المعدود مذكرا او مؤنثا لفظا ومعنى واما اذا كان مختلفا يقال

قاعدة واذا كان المعدود مؤنثا في المعنى وكان اللفظ الدال عليه مذكرا
كلفظ الشخص اذا اطلق على المرأة او كان الامر بالعكس بان كان المعدود
مذكرا في المعنى واللفظ الدال عليه مؤنثا كلفظ النفس اذا اطلق على الرجل وهو
مذكر سماعي

فوجهان - ولا يميز واحد واثنان استغناءً بلفظ التمييز
عنهما مثل رجل ورجلان لافادة النص المقصود بالعدد
- وتقول في المفرد من المعتد دبا عتبار تصيرة الثاني

فوجهان اى فيجوز ذلك الوجهان فى تذكير المميز وتانيثه رعاية للفظ ورعاية للمعنى
ملك ان تقول عندى ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا للفظ المورد وان تقول
عندى ثلث اشخاص من النساء اعتبارا للمعنى - وكذلك يجوز ان تقول ثلثة
نفوس من الرجال اعتبارا للمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا للفظ -
لكن اعتبار اللفظ اولى عند النحاة لان نظرهم الى اللفظ اكثر من نظرهم الى المعنى -

قاعدة ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر للواحد والاثنين مميز عددى
فلا يقال واحد رجل واثنان رجلان استغناء بلفظ التمييز وهو رجل ورجلان
عنهما اى عن ذكر العددين يعنى واحد واثنان مثل رجل ورجلان واعلم ان قولنا
لافادته النص المقصود بالعدد قال رضى الدين لابد من اجراء هذا القيد
لانه يجوز ان يقصد بالرجلين بصيغة التثنية على الاثنين فلا حاجة الى ذكر العدد بخلاف جمع فانه لا يدل على
العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بما هو الذى هو المقصود لعدم دلالته على تعيين العدد
ولا بالعدد لانه لا يعلم منه المعدود فاقتضى ان يذكر العدد والمعدود معا فيقال خمسة رجال
ليدل الخمسة على العدد والرجال على المعدود - واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد
لا للتمييز مسئلة يجوز ذلك لان فرضه ابهام العدد بالتركيب وصفه بالتمييز فتاتى به تابعا للاعراب
وتقول فى ثلثة رجال هم رجال ثلثة وفى ثلاث نسوة هن نسوة ثلاث وقاعدة التذكير والتانيث
ما عرفت فى التمييز الا ان جمع المعدود لازم حينئذ لتطابق الصفة الموصوف فتقول الرجال
الخمسة عشر والا تقول الرجل الخمسة عشر

واعلم ان الفاظ العدد فى الاصل موضوعة لمجرد العدد من غير دلالة على ذات المعدود
كما تقول ثلثة ضعف ستة واما فى الاستعمال فلابد من ان يتعلق بشئ من المعدودات ويتصف به
كعشرة رجال او خمسة دراهم - فاذا اردت شيئا من المعدودات بغير الترتيب العددى قلت
الواحد من العشرة او اثنان من الخمسة واذا اردت ان تذكره بالترتيب العددى وتبين
درجته من المعدود فتجئ بصيغة اسم الفاعل المشتق من ذلك العدد وتقول الثامن
من العشرة او الرابع من الخمسة وحينئذ لك اعتباران اعتبار بالنظر الى حال نفس
من حيث اتصافه بتلك الدرجة من غير نظر الى اثره فى غيره كالثالث والرابع اى الواحد
من المجموع الواقع فى المرتبة الثالثة او الرابعة فهو حينئذ بمنزلة اسم الفاعل من اللازم نحو هذا زيد
وقائم اى متصف بصفة القيام من غير نظر الى [illegible] واعتبار بالنظر الى حال
ما انضم اليه واثره فيه حيث صيره زائدا على ما كان عليه [illegible] اثنين اى جاعل الاثنين

والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله
الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة
والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشرة

والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة - لا غير اى لا تقول غير ذلك من
الاعداد التى بعد العشرة وهو احد عشر فصاعدا ولا فيما قبل الثانى والثانية وهو الاول و
الاولى بهذا المعنى اى معنى التصيير - لانه لا عدد قبل الواحد حتى يجعل واحد والدخل
فيما بعد العشرة حتى يشتق منه اسم الفاعل لان الافعال المشتقة فى اسمائهم مختصة بالاعداد
التى من الواحد الى العشرة فيقال ثلثت وربعت وخمست الى عشرت وليس فعل من
المائة والالف حتى يشتق منه اسم الفاعل ولا يمكن الاشتقاق من المركبات

وباعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من العدد مضاف اليه الثالث والرابع تقول الباب
الاول والثانى للذكر ولا يقال الواحد والاثنان لانه ليس للمراد العدد المخصوص بل
الصفة فيعبر بلفظ الواحد والاثنين الى العاشر والعاشرة الى العاشر والعاشرة
للمؤنث واذا جاوزت العشرة تقول بهذا المعنى الحادى عشر للذكر والحادية
عشرة للمؤنث بتاءين الجزئين

والثانى عشر للذكر بتذكير الجزئين والثانية عشرة بتانيث الجزئين
لان الثانى والثالث الى آخره صيغة اسم الفاعل صيغة للذكر اذ المؤنث
فيجب مطابقتها بخلاف ثلثمائة وثلثة عشر رجلا لان للعدد خاصية
ليس بصيغة ولا صيغة صفة

الى التاسع عشر والتاسعة عشرة - ومن ثم قيل
في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة من ثلثتهما
وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر

الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث موافقا للمورد
وهذا الباب باسره الاول المضعف في كتبهم الباب الاول والثاني والثالثة
الاول والثانية الى آخره [illegible] وانما سمي الاول لانه اول ما يشتق منه اسم الفاعل
ومن ثم الى من اجل انه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران اعتبار تصيير الغير
واعتبار بيان الحال قيل في الاول الى ما عتبار التصيير ثالث اثنين
بالاضافة الى عدد اقل منه بدرجة اضافة تفضيلية ولا يجوز اضافة بهذا المعنى
الى خمسة اي ما يساويه في العدد كثالث ثلثة لان الثلثة موجودة قبل هذا ولم
يصيره هذا ثلثة ولا الى عدد فوقه كثالث اربعة او خمسة لانه لا اثر له فيه
ولا الى عدد اقل منه بدرجتين نحو ثالث واحد لانه لا اتصال له به

اي مصيرهما ثلثة هذا تفسير لمعنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين ثلثة يعني يوم كسنده
دو وهو اسم فاعل من ثلثتهما اي ماخوذ من ثلثت بمعنى تصيير الاثنين
ثلثة يعني سه كردانيدن

وفي الثاني اي بالاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله تقول ثالث ثلثة
بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة معنوية اي احدها تفسير لمعنى ثالث
ثلثة اي احد الثلثة المتأخر عن الاثنين بدرجة كسوم سه

ويجوز اضافة هذا النوع الى العدد فوقه بدرجة او درجات فتقول ثالث اربعة او خمسة
اي احد الاربعة او الخمسة المتأخر عن الاثنين بدرجة لان حاله من المجموع كذلك
ولا يجوز اضافته الى عدد اقل منه فلا تقول ثالث اثنين لانه لبيان حاله من غير نظر
الى تصييره مستقل يجوز نصب ما بعد الثاني والثالث الا ما شاء ما عتبار معنى التصيير لكونه
اسم فاعل بمعنى المصير وما بعده مفعوله ولا يجوز نصبه الا بمعنى بيان حاله - لانها حينئذ ليست

وتقول في اضافة ما زاد على العشرة من هذا النوع حادي عشر احد عشر
اي ما زد بهم ما زده

احد عشر على الثانى خاصة وان شئت قلت حادى
احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول المذكر
والمؤنث بالوجوه ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر

على الثانى اى لاعتبار الثانى خاصة لا باعتبار الاول اى التصدير لانه لا يمكن
اشتقاق اسم الفاعل من هذا الاعتبار ... لاعتبار ...
وان شئت قلت عبارة اخرى - حادى احد عشر بحذف الخبر والمضاف
اليه وهو لفظ عشر الاول تخفيفا فى اللفظ الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزءان الاخيران
لوجود موجب البناء فيهما كما كان قبل التركيب بما يبنى حالة -

ولما فرغ من احكام الاعداد وقد عاد ضمنا ذكر التذكير والتانيث اراد عقبه تعريف
المذكر والمؤنث فقال المذكر والمؤنث اى هذا بحث المذكر والمؤنث
وقدم المذكر فى الذكر لاصالته وشرافته ثم عكس فى البيان وقدم تعريف المؤنث
لانه وجودى والتذكير عدمى ولان الاختصار فى العبارة يقتضى ذلك فقال
المؤنث ما اى اسم فيه علامة التانيث لفظا اى العلامة ملفوظة فيه
نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا بان لا تكون علامة التانيث ظاهرة فيه بل
مقدرة فيه نحو دار ونار وفعل وقدم وشمس وعين وغير من الاسماء التى علامة التانيث
عارضة ويعلم بامارات عالم تظهر فيه علامة التانيث بان تصير الراجع اليها نحو الشمس ضحاها وبالاشارة اليه نحو قوله تعالى
وتانيث الفعل المسند اليه نحو قوله تعالى اقتربت الساعة او صيغة بصيغة المؤنث نحو قوله تعالى نار الله
وتصغيره كسنينة ودويرة وعسيلة فى تصغير سنة ودار وعين وذلك لان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها الا فى الرباعى كزينب وعقرب فلا ينظر فيها التاء عند التصغير
لان الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التانيث فائدة حروف التهجى ثمانية اخرى
والحروف الخمسة
عندهم مجتمعة
والمذكر بخلافه اى اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا كزيد
ورجل - واذا سمى مذكر حقيقى بما فيه التاء لفظا كطلحة فهو مذكر حقيقى لان العبرة
فى التذكير والتانيث بالمعنى فحينئذ تذكر ما اسند اليه فيقال قام طلحة وطلحة قائم ولا يجوز
وفى باب غير المنصرف انظر ان التاء فيكون غير منصرف لعلمية والتانيث اللفظى

بخلافه - وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة و
ممدودة - وهو حقيقي ولفظي - فالحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة
وعين - واذا اسند الفعل اليه فالتاء

وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلث احدها التاء التي تصير في حالة الوقف
هاء سواء كانت ملفوظة كما في ضاربة او تقديرا كما في المؤنثات السماعية ولا تقدر من علامات التانيث
الا التاء و الثانية الالف مقصورة كحبلى وسلمى بشرط ان تكون الالف بعد ثلثة احرف والالف
للالحاق وللمجرد الزيادة نحو قبعثرى وقرطاس وتبعثرى بهذه الالفاظ ليست للتانيث
و الثالثة الالف ممدودة كحمراء وصفراء وعاشوراء -

وهو اي المؤنث على نوعين حقيقي اي موصوف بصفة الانوثة في الواقع ولفظي اي ما تنبئ
في اللفظ فقط بوجود علامة التانيث في اللفظ لا في الواقع فالحقيقي ما اي مؤنث حقيقي
بازائه اي بمقابلته ذكر من الحيوان سواء كان بازائها كامرأة بازائها رجل من الانسان
وناقة بازائها جمل من الحيوان او كان بغير تاء في اللفظ كهند ودعد للمؤنث من الانسان
واتان وعناق للمؤنث من الحيوانات - وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى من النحل
فهي وان كان بازائها ذكر لكن ليس تانيثه حقيقيا لكونه من غير الحيوان -

واللفظي بخلافه اي ما لا يكون بازائه ذكر من الحيوان وهو ايضا على نوعين بالتاء كظلمة
ورحمة وجنة وبغير التاء كارض وشمس وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وكل جمع
فيه علامات التانيث من غير الحيوانات فهو مؤنث لفظي سماعي كهما وكذلك جمع المكسر كرجال و
المصحح بالالف والتاء كمسلمات وان كان واحدها مؤنثا حقيقيا كهند في حكم المؤنث اللفظي غير الحقيقي
واعلم ان المراد من اللفظ ههنا غير ما ذكره في باب غير المنصرف لان اللفظ هناك ما كان
في اللفظ علامة التانيث ظاهرة فظلحة مؤنث لفظي في باب غير المنصرف وزينب حقيقي ههنا وهند
ونحو عين وغير ذلك من المؤنثات السماعية جعلها قسما من اللفظي ههنا وقسيما له في باب غير المنصرف -

ولما فرغ عن تعريف الذكر والمؤنث شرع في حكم تذكير ما اسند اليه وتانيثه فقال

قاعدة واذا اسند الفعل او شبهه اي الى المؤنث الحقيقي الظاهر نحو جاءت امرأة
او الى ضميره نحو هند قامت او الى ضمير المؤنث اللفظي كالشمس طلعت واما قيد المؤنث بالظاهر
لان حكم غير الحقيقي والضمير مذكور بمقابلته فيما يليه - فالتاء اي فاتيان التاء واجب في الفعل او
شبهه ليعلم من اول الامر ان الفاعل مؤنث -

وَأَنْتَ فِي ظَاهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ - وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ ظَاهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ -

وانت فی ظاهر المؤنث غير الحقيقي اذا اسند اليه الفعل او شبهه بالخيار ان شئت ذكرت الفعل وقلت طلع الشمس وان شئت انثت وقلت طلعت الشمس وانما قال فی ظاهر غير الحقيقي لان فی مضمره التانيث واجب فلا يقال الشمس طلع -

وانما وجب التانيث فی الفعل لان تانيث المسند اليه يسری الی الفعل اما فی المضمر فلكمال الامتزاج بين الفعل والفاعل فی المضمر واما فی ظاهر المؤنث الحقيقی فلقوة التانيث فيه بخلاف المؤنث الظاهر غير الحقيقی لقصور التانيث فيه وامتزاجه بالفعل ليس كامتزاج الضمير فيجوز التانيث نظرا الی اللفظ لكونه مؤنثا لفظيا - ويجوز التذكير لان التانيث غير حقيقی -

واعلم ان التاء انما يجب فی الفعل اذا كان الفعل متصرفا متصلا والمؤنث الحقيقی من نوع الانسان وان يكون الفاعل متصلا بالفعل نحو جاءت هند واذا فقد واحد من هذه الشروط الثلثة اعنی لا يكون الفعل متصرفا نحو نعم المراة او يكون المؤنث من انواع البهائم نحو سار الناقة او كان فصلا بين الفعل وفاعله نحو حضر القاضی اليوم امراة فلا يجب تانيث الفعل بل يجوز التانيث فی الافعال الغير المتصرفة ويكون تانيث البهائم دون تانيث الانسان ولان الفصل يضعف سراية التانيث الی الفعل -

فائدة الاسم المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف اليه كما فی قوله

سرية الفكر ما يؤل له الامر - معين علی اجتناب النواهی

وقد يكتسب التانيث منه ويكون حكمه حكم المؤنث اللفظی اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه نحو اعجبتنی شعر هند او كان كلا نحو اعجبتنی مشی هند او صفة له نحو اعجبتنی حسن هند ولا يجوز ان تقول جاءتنی غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا كلا ولا صفة له والضابطة فيه ان كل ما يصلح للاقامة المضاف اليه يتم المضاف صح تانيثه والا فلا -

ثم اعلم ان المؤنث اللفظی اذا كان علما لرجال كحمزة وزكريا فلا خيار فی تانيث الفعل بل يجب تذكيره فيقال جاءنی حمزة وزكريا ولا يقال جاءتنی حمزة وزكريا وكذا ضميره واذا سميت امراة بزيد كان مؤنثا لان العبرة فی هذا الباب للفظ بخلاف غير المنصرف -

قاعدة وحكم ظاهر الجمع ای اذا كان الفعل مسندا الی ظاهره دون ضميره مطلقا ای سواء كان واحده مذكرا حقيقيا كرجال او غير حقيقی كابل عاقلا كالرجال او غير عاقل كالجمال او كان جمعا لمؤنث حقيقی كالنسوة والمؤنثات او غير حقيقی كالقوارب غير المذكر السالم كزيدون وسلمون حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقی فی جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول جاء الرجال وجاءت الرجال وجاءت بعض الايام وجاء بعض الايام وقال نسوة وقالت نسوة وارتفع القوارب وارتفعت القوارب اذا الكل تاويل الجماعة فالتانيث كتانيث لفظ الجماعة والتذكير كتذكير الجماعة من قبيل المؤنث اللفظی دون الحقيقی - وانما قيدنا بجمع غير المذكر السالم لانه لا يجوز فيه تانيث الفعل اصلا فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدان جاءت لان تاء التانيث الذكر صريحة تابية فی الصيغة

ضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا - والنساء والايام فعلت وفعلن المثنى ما لحق آخره ألف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه

قاعدة وضمير العاقلين اي اذا اسند الفعل الى الضمير العائد الى جمع المذكر من العاقلين غير المذكر السالم فحينئذ يجوز لك ان تقول فعلت باتاء التانيث نظراً الى كونه مسنداً الى جماعة وهي مؤنثة لفظاً فتقول الرجال جاءت - ويجوز لك ان تقول فعلوا بضمير الجمع المذكر نظراً الى كونه جمع العاقلين فتقول الرجال جاؤا لانه ضمير الجمع المذكر وانما قيد جمع العقلاء بغير السالم لان الجمع السالم لا يجوز فيه التانيث ولا يقال الزيدون فعلت بل يقال الزيدون فعلوا

قاعدة والنساء والايام اي اذا اسند الفعل الى ضمير جمع المؤنث العاقل كالنساء او غير العاقل سواء كان واحده مؤنثا كالعيون جمع العين او مذكرا كالايام جمع يوم فلك ان تقول فعلت بصيغة الواحدة المؤنثة نظرا الى الجماعة وذلك ان تقول فعلن بصيغة الجمع المؤنث لانها هي صيغة جماعة النساء وغيرهن ويقول في حكم النساء

والواقع ذكر المفرد والجمع في هذا البحث غير مراد وانما يعرف المثنى والجمع ولم يذكر المفرد لوضوحه فقال المثنى وقدم ذكر المثنى على الجمع لتقدم رتبته على رتبة الجمع ولقربه للمفرد ولسلامته لفظ المفرد فيه عن التكسير ما اي اسم لحق آخره اي آخر مفرده الف في حالة الرفع نحو زيدان ومسلمان او ياء مفتوح ما قبلها ما في الضبي الجر نحو زيدين ومسلمين ونون مكسورة بعد الالف - وانما كسر النون مع ان الاصل في بناء الحروف السكون تحرزا عن اجتماع الساكنين والساكن اذا حرك حرك بالكسر وقد مر وجه اختيار الالف في التثنية والواو في الجمع مع ما يتعلق بذلك في بيان انواع الاعراب ليدل على ان معه اي مع الاسم المفرد مثله فهو مع مثله صار تثنية والمثل سواء كان من الافراد كزيدين او الجماعة كقومين ورهطين

من جنسه اي من جنس ذلك الاسم - والمراد من اتحاد الجنس في التثنية في المعنى احتراز عن المشترك فانه لا يثنى باعتبار المعنيين المختلفين فلا يقال عينان للشمس والباصرة مع اتحاد اللفظ - وان اختلفا في اللفظ واتحدا في المعنى فالمثنى بالطريق الاولى

واعلم ان التثنية مختصة بلسان العرب لا توجد في غيرها من الالسنة صيغة التثنية

~~من جنسه~~ - فالمقصور ان كانت الفه عن واو وهو تلاقى قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث قلبت واوًا والا فالوجهان

ولما كان تثنية الاسم الصحيح وجمعه بحرف الصحيح كزيد وزيدان وزيدون واضحا لم يحتج الى البيان وتثنية الاسم المقصور والممدود محتاج الى البيان بين طريقة تثنيتهما فقال -

قاعدة فالمقصور وهو الاسم الذى فى آخره الف مقصورة كفتى

ان كانت الفه مبدلة عن واو كفتى اصله فتو وهو تلاقى اى وقع تثنيته احرف وبين المراد من اللاقى اللاقى الاصطلاحى فخرج من هذا الحكم اللاقى الغير كعلى ومصطفى فحكمه حكم غير اللاقى

قلبت الفه فى حال التثنية واوًا وتقول فتوان فى تثنية فتى رددته الى اصله والا اى وان لم تكن الاسم المقصور كذلك بل كانت الفه مبدلة عن ياء كرحى اصله رحيى او كان على اربعة احرف فصاعدًا سواء كانت الالف اصلية كملهى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وحبارى فبالياء اى يبدل الفه فى حال التثنية الياء وتقول رحيان ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان وحباريان فيرد اللاقى الى اصله من الياء والاسم الرباعى الى اصله الواوى لثقل الرباعى فهو يقتضى التخفيف فى اللفظ والياء اخف من الواو

والممدود اى الاسم الذى فى آخره الف ممدودة ينظر ان كانت همزته اصلية كقراء جمع قارئ ثبتت الهمزة حال التثنية وتقول قراءان وان كانت همزته للتأنيث كحمراء وصحراء قلبت واوًا لما ذا لزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية فتقول حمراوان وصحراوان والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بل تكون منقلبة عن واو كعلباء اصله كساو او عن ياء كرداء اصله ردای او تكون الهمزة للالحاق كقرباء فالوجهان اى فيجوز فيه ذلك الوجهان اثبات الهمزة فى التثنية كما كان فى حال الاضافة للالحاق او الانقلاب عنها وقلب الهمزة واوًا فتقول فى التثنية كساوان ورداوان -

وبهذا المعنى يجب التباعد من كلام المصنف والموافق كعنبا للهمزة - وقال بعض المحققين لا يقال فى تثنية رداء ورداوان على رديان فقال المصنف فوجهان يقال حسن

ويحذف نونه للاضافة - وحذفت تاء التانيث فى خصيان

واليان الجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده

بتغير ما - فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك

قاعده ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى وقت اضافة التثنية الى المضاف اليه لان النون قائم مقام التنوين فكما يحذف التنوين وقت الاضافة يحذف النون عند الاضافة

قاعده وحذفت اى بعض الاحيان تاء التانيث فى لفظ خصيان واحده خصيه ى اليان واحده اليه مع ان تاء التانيث لا يحذف عند التثنية فى غيرها لشدة اتصالها بالكلمة كشجرتان وثمرتان ومسلمتان وضاربتان - واما حذفها فى خصيان واليان فقال بعضهم لا يجوز الا فى ضرورة الشعر وقال بعضهم يجوز بغير الضرورة ايضا لان التثنية ينبها تلازما وعدم نفع احدهما بغير الآخر بمنزلة المفرد ولا تحذف تاء التانيث فى وسط المفرد وقيل جاء خصى والى بغير التاء لغة فى خصيه واليه فخصيان واليان تثنيتها لا تثنية خصيه واليه فلا يكونان من باب حذف التاء

ولما فرغ عن ذكر المثنى شرع فى بيان المجموع فقال المجموع ما دل على آحاد الآحاد جمع الاحد وهو الفرد الواحد مقصودة صفة لقوله آحاد واحترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر فانه يدل على آحاد غير مقصودة اذ المقصود به وصفا هو الجنس وهو صدق على الآحاد باعتبار صدق الجنس على كل فرد فرد منه بحروف مفرده اى بشرط ان يكون الحروف الاصلية ماخوذة فى بناء الجمع واحترز به عن اسم الجمع كقوم ورهط وابل وغنم وخيل فانها ليست بجموع حيث لم يوت فيها بحروف مفردها بتغير ما الباء بمعنى مع اى مع تغير فى بناء مفرده اى تغير كان بتغيير الجمع عن المفرد وقيد اشارة الى ان التغير يوجد بالكاف فى ذلك سواء كان التغير حقيقيا بزيادة الحرف كما فى مسلمون او بنقصان الحرف كتغلب جمع كلب او باختلاف الحركة كاشد جمع اسد او بهما كرجال جمع رجل وغرف جمع غرفة او تقديريا كفلك فى حالة الافراد على وزن فعل وفى حالة الجمع على وزن اسد فنحو تمر بفتح التاء وكون الميم اسم جنس يقع على القليل والكثير وركب بفتح الراء وكون الحاء اسم جمع للراكبين كالجماعة والطائفة والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان الاول يقع على الواحد والاثنين فصاعدا والثانى يقع على الثلاثة فصاعدا ولا يقع على اقل من ذلك وليس بجمع على الاصح لعدم صدق احدهما اما الاول فلانه لا يدل على آحاد مقصودة واما الثانى فلانه يسير بحروف مفرده وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان اسم الجنس واسم الجمع اذا كان لهما واحد من لفظه كتمر وراكب فهو جمع وما لا يكون له واحد من لفظه نحو خيل وتراب فهو مفرد ونحو فلك اى ما يكون فيه الواحد والجمع متحدا صورة ومعنى

اسم الجمع
اسم الجمع

جمع - وهو صحيح ومكسر - فالصحيح لمذكر ومؤنث - فالمذكر

ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها . او ياء مكسور ما قبلها

ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء

تقديره كيهان الجمع والمفرد والذكر والمؤنث فيه سواء تقول ناقة يهان وجمل يهان وثوب يهان وابل يهان اذا كان لونه ابيض جمع لصدق الحد عليه لانه يدل على آحاد متصورة بصورة مفرده بتغير ما والتغير التقديري متحقق لان فلك يهان كونه مفردا من اوزان المفردات كقفل و يهان كونه جمعا من اوزان الجموع كعامود وبقي وكذلك يهان اذا كان مفردا كان على وزن حمار واذا كان جمعا كان على وزن رجال -

وهو اى لفظ الجمع باعتبار صيغته نوعان صحيح ومكسر لان بناء الواحد اما ان يكون سالما فيه كمسلمون جمع مسلم فهو صحيح اولا فهو مكسر كرجال جمع رجل ونحو فلك ويهان من الجمع المكسر لانكسار الصيغة فيه تقديرا -

فالصحيح لمذكر و لمؤنث اى الجمع الصحيح يجئ للذكر والمؤنث كهيها تخوزيدون جمع زيد وزينبات جمع زينب ومسلمون جمع مسلم ومسلمات جمع مسلمة

فالمذكر اى جمع الذكر بحذف الفاصلة واقامة المضاف اليه مقامه ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع لموافقة الضم الواو او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر لموافقة الكسرة الياء ليدل على ان معه اى مع المفرد اكثر منه اى من المفرد وهو الاثنان فصاعدا كزيدون وضاربون فانه يدل على ان مع الواحد اكثر منه من جنسه فلا تقال ضاربون اذا كان مع المفرد من غير جنس الضارب اثنان فصاعدا بان يكون بعضهم قائما وبعضهم قاعدا - وكذلك لا يجمع اللفظ المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا تقال العيون في الباصرة والجارية وانما لم يذكر هذا القيد هنا اتكالا على ما ذكره في التثنية فان الاثنين اللفظ باعتبار معنيين مختلفين فان لا يجمع يهان مختلفة اول -

وقد يستعمل صيغة الجمع للواحد تعظيما كقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون

وهذا اصطلاح شائع متعارف في جميع الالسنة -

ثم ان كان اللفظ الذي اريد جمعه صحيحا فلا جفاء في الحاق الواو و الياء به لجمع فانه لا يتغير بهما واذا كان منقوصا او مقصورا فيحتاج الى بيانه وقال

فان كان آخره اى آخر الاسم الذي اريد جمعه ياء وكان قبلها

اى قبل تلك الياء

قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان اخره مقصورًا حذفت الالف وبقي ماقبلها مفتوحًا مثل مصطفون وشرطه ان كان اسمًا فمذكر علم بعقل وان كان صفة فمذكر بعقل

كسرة كلفظ القاضي حذفت تلك الياء مثل قاضون جمع قاضي اصله قاضيون نقلت حركة الياء الى ماقبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في حالتي النصب والجر فتقول جاءني القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين وان كان الاسم الذي اريد جمعه اخره مقصورًا اي آخره الف مقصورة بغير قولك كون الاسم مقصورًا فيه مسامحة لا يخفى او قوله مقصورًا على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة

حذفت الالف حذفت الالف في الاحوال كلها رفعًا ونصبًا وجرًا وبقي ماقبلها مفتوحًا لبدل الفتحة على الالف المحذوفة

مثل مصطفون جمع مصطفى احد مصطفين فقلبت الياء الفًا لانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ماقبل الياء مفتوحًا تقول جاءني المصطفون ورايت المصطفين ومررت بالمصطفين وجاءني العيسون ورايت العيسين ومررت بالعيسين

ثم الجمع بالواو والنون لا يجري في كل اسم بل له شرائط بينها بقوله

وشرط ان شرط الاسم الذي يجمع بالواو والنون ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه اسمًا محضًا لا يدل على معنى صفتي كزيد فمذكر اي شرط الدال ان يكون مذكرًا كزيد فمذكر لا يجوز جمعه بالواو والنون علمًا اي وشرط الثاني ان يكون علمًا فان لم يكن علمًا بل كان نكرة كرجل فلا يجوز جمعه بالواو والنون بعقل اي وشرط الثالث ان يكون علمًا للعقلاء من الناس كاحمد وخالد وسعيد وان كان صغير الحملا كاعوج على الفرس ودلدل علمًا للبغل فلا يجمع بالواو والنون بل بالالف والتمام

واما شرط في هذا الجمع الا يدل الا على الذكورة اي الذكر من بني آدم بعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه وجمع الذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف

فائدة اذا كان العلم الذي صدر من غير العقلاء من صفات العقلاء فيجوز جمعه بالواو والنون

فائدة وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة ان دل على اتصاف ذاته بالصفة كالفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل فشروط خمسة احدها وجودها في المذكر دون المؤنث الثاني الوضعي فمذكر يعقل عالم من وجه شرعًا فنحو ضارب ومضروب وحسن اذا كانت صفة

وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء والا فعلان
فعلى نحو سكران سكرى ولا مستويا فيه مع المؤنث
مثل جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة ونسابة

لغير الانسان لا يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء والعلمية لا تجتمع مع الصفة لانهما متضادان فروعي فيها شروط اخرى عدتها ثمانية وهي رابعة الاول ان لا يكون ذلك الاسم صيغة افعل للذكر الذي يكون مؤنثه على وزن فعلاء مثل احمر فان مؤنثه حمراء واصفر فان مؤنثه صفراء فلا يجمع بالواو والنون لا يقال احمرون واصفرون بل على حمر وصفر الا اذا كان احمر ونحوه علما لمذكر يقبل فيجمع على احمرون ـ

واعلم ان افعل على نوعين افعل التفضيل فيجمع على افعلون بالواو والنون كافضلون ـ وافعل اللون والعيب الذي يجيء مؤنثه على فعلاء فلا يجمع بالواو والنون لئلا يلتبس افعل التفضيل بافعل اللون والعيب وخص جمع بالواو والنون بافعل التفضيل لشرفه وزيادة الوصفية فيه فخص الاشرف بالاشرف ـ

والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم على وزن فعلان للذكر الذي يكون مؤنثه على وزن فعلى نحو سكران فان مؤنثه سكرى وعطشان وعطشى فلا يجمع بالواو والنون ولا يقال سكرانون ولا عطشانون بل يقال سكارى وعطاش ـ واعلم ان فعلان على نوعين ما يكون مؤنثه على وزن فعلانة فيجمع بالواو والنون كمدمانون جمع مدمان لان مؤنثه مدمانة لا مدمى وما يكون مؤنثه على وزن فعلى فلا يجمع بالواو والنون للفرق بين الفعلانين وخص النوع الاول بالواو والنون لان التانيث بالتاء اصل في الفرق بين الذكر والمؤنث والجمع بالواو والنون ايضا اصل في الجمع فالحق الاصل بالاصل ـ

والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم مستويا فيه الذكر مع المؤنث مثل جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور اذا كان بمعنى فاعل لان الذكر والمؤنث مستويان فيها حينئذ فيقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع هذان بالواو والنون ولا يقال رجال جريحون بل يقال جرحى وصبرى مستويا فيه الذكر مع المؤنث ـ وذلك لانه لو جمع الذكر بالواو والنون ولا يجوز اطلاق ما فيه الواو والنون على جمع المؤنث فلا بد ان يجمع المؤنث بالالف والتاء ويقال جريحات وصبورات فحينئذ يرتفع الاستواء الذي وضعوا هذه الصيغة بين الذكر والمؤنث عند الجمع ويلزم مزية الفرع وهو الجمع بحصول الفرق الذي هو الاصل الذي هو المفرد ـ

واعلم ان صيغة فعيل قد يجيء بمعنى الفاعل وفعول قد يجيء بمعنى المفعول ايضا وقد يدخل في مؤنثه التاء فيقال امرأة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة فحينئذ يجوز ان يجمع مذكرها بالواو والنون لانه لا استواء في الذكر والمؤنث ويرتفع المانع من جمع بالواو والنون ـ

والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم مثلبا بتاء التانيث التي تلحق الذكر للمبالغة مثل علامة ونسابة فانه لا يجمع بالواو والنون ولا يقال علامون بل علامات لانه وان كان في المعنى مذكرا لكن وجود تاء التانيث في اللفظ تمنعه من ان يجمع بالواو والنون اللتين هما مختصتان بجمع الذكر كما لا يجمع طلحة عند طلحتون ـ

ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين المؤنث
بالحق اخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة و
له مذكر فان يكون مذكره بالواو والنون - وان لم يكن

قاعدة وتحذف نونه اى نون الجمع — كما تحذف نون التثنية
بالاضافة اى لفظا اذ لا ان النون تدل على تمام اللفظ والاضافة تقتضى الاتصال
فتحذف كالتنوين عند الاضافة فيقال هاذان مسلمو مصر ورأيت مسلمى مصر
وهاذه كباقرتى وركبت راكبى فرس ز

وقد شذ نحو سنين وارضين
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة جمع بالواو والنون
مع انتفاء الشرائط المذكورة وهى كونه مذكرا علما عاقلا فقد يكون الشروط شروطا
فاجاب عنه بقوله وقد شذ جمع سنين وارضين بالواو والنون مع كثرة غيرها بها
ونظائرها بنون جمع شبه --- وقلون جمع قلة وقنون جمع قناة
وابون جمع اب وابنون جمع ابن واهلون جمع اهل وغرضك ان ما خالف القاعدة كهذا
وقال بعض الفضلاء قد ذكر سيبويه النحاة ضابطة لهذه الجموع تخرجها عن الشذوذ وهو ان الحسن ان يحكم
على الجميع بالشذوذ - لكن لا علم لى بها ص

ولما فرغ عن جمع المذكر الصحيح شرع فى جمع المؤنث الصحيح فقال
المؤنث بحذف المضاف اى جمع المؤنث ما لحق اخره الف وتاء
نحو هندات ومسلمات وانما خص بالزيادة الالف والتاء لان الالف تدل
على التعجيب كما فى رجال وعلى التانيث كما فى سكرى والتاء تدل على الجمعية كما فى تمرة و
على التانيث كما فى صارية فاختير لجمع المؤنث هذان الحرفان لدلالتهما على التانيث والجمعية معا
وشرطه اى شرط ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالالف والتاء ان كان ذلك
الاسم صفة صفة وله مذكر بان لا تكون تلك الصفة من صفات المؤنث خاصة
فان يكون مذكره جمع بالواو والنون كمسلمون فيجمع على مسلمات
وذلك لان الجمع بالالف والتاء اصله للسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع للمذكر
فلما جمع المؤنث بالالف والتاء وجب ان يكون جمع المذكر بالواو والنون والا لزم
عزة الفرع على الاصل

وان لم يكن لذلك الاسم مذكر كحائض وطامث للاختصاص الصفة
خاصة بالمؤنث لا لتوجد فى المذكر .

مذكر فان لا يكون مجرداً لحائض والاجمع مطلقاً جمع التكسير
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس جمع تكسير وما تقدم
القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا

قوله ليكون مجرداً عن التاء لحائض حتى لا يقال هذه امرأة بنت عبد المطلب ٣ فانه مؤنث مجرد عن التاء وقد يجمع على حائضات بل على حوائض

واعلم ان الصفات المختصة بالنساء كحائض وطامث وحامل ومرضع اما ان يراد بها الصفة الثابتة للنساء بالقوة فحينئذ لا احتياج لتاء اذا اردت التأنيث لان التاء تفرق بين المذكر المؤنث والفرق معلوم من الصفة المختصة بهن - وبهذا المعنى يجمع على حوائض وطوامث واما ان يراد بها الصفة الحادثة لها بالفعل فيأتي بالتاء وتقول حائضة وطامثة للفرق بين الصفة باعتبار الثبوت والحدوث وبهذا المعنى يجمع على حائضات وطامثات - فاذا قلت امرأة حامل يعرف بها اهل اللغة انها حبلى ان ذات حمل - فان قلت ما علة عرف انها حبلى او ظئر بتاء

والا اى وان لم يكن المؤنث صفة بل اسما محضاً نحو سعد وزينب وطلحة وبغيه وتمره وكمرة جمع بالالف والتاء مطلقاً اى في جميع المؤنثات من غير احتياج الى شرط فتقول هندات وزينبات وطلحات وبغيات وتمرات وكمرات

ثم لما فرغ عن بيان الجمع الصحيح شرع في المكسر فقال

جمع التكسير واوزانه من المتون كثيرة موقوفة على السماع لا تبنى على قاعدة

ما تغير بناء واحده نحو رجال وافراس وتقديراً كما في فلك وسجان فان قيل قد انتقض هذا الحد بنحو مصطفون وداعون وتمرات بفتح الميم واكمرات بكسر الميم مع انها جموع السلامة وقد انتقض بناء الواحد فيها قلنا المعتبر ما لم يكن تغير بناء الجمع لاما وقع فيه التغير

واعلم ان الجمع قد يكون له الواحد من لفظه حقيقة كرجال جمع رجل وقد يكون له الواحد من لفظه الا فرضاً وتقديراً كالنساء وثلثة جمع امرأة والجمع التي لا واحد لها من لفظها في كلامهم كثيرة كالجند والجيش والرهط والنفر والمعشر والبرو وغير ذلك يعرف باستقراء وتسمى اسم الجمع

وهو اى الجمع على نوعين جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الذي يقع على العشرة فما دونها الى العشرة فقط - واصله اى الله تعالى والعشرة داخلان في الحكم وجمع الكثرة هو الذي يقع على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له واوزان جمع القلة محصورة منحصرة في ذلك وقال جمع القلة الى

اوزانها من جمع التكسير اربعة افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين كاكلب وافعال بفتح الهمزة وسكون الفاء كاقراس جمع فرس وافعلة بفتح الهمزة وسكون الفاء وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغلمة جمع غلام وفعل بضم الفاء وسكون العين كغلم جمع غلام وجمع قلت بها رابعة افعل وافعال وافعلة والصحيح عطف على قوله افعل اى هذه الاوزان الاربعة والجمع الصحيح بقسميه

وما عدا ذلك جمع كثرة المصدر اسم للحدث الجاري على فعل وفعل
الثلاثي المجرد سماعي ومن غيره قياسي ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره

ال الذكر والمؤنث كزيدون وسلمات. جموع قلة - حكى ان اتباعه لاسم فعول كان
في لغة الحجفات الغين يلحقون با بعض ضم وارسيافنا يقطرن من نجدة دما - قال لم
قللت حفائك وسيوفك - اراد به ان الحجفات والرسيافات كثيرا جماعة فاقام الواحد مقام الجمع
وما عدا ذلك من الاوزان الاربعة وجمع الصحيح جمع كثرة اي يتعامل على ما يليق بالكثرة
وهذا عند عدم القرينة اما عند وجود القرينة فيطلق جمع القلة على الكثرة ومن الكثرة وجمع الكثرة على
اقل من العشرة - وقال بعض العلماء لا فرق بين الجمعين في جانب الابتداء فكلاهما يبتدأ من الثلاثة
وانما الفرق في جانب الانتهاء فينتهي جمع القلة الى العشرة وجمع الكثرة لا ينتهي - وقد جاء العدد
كل واحد منهما على الاخر فاطلاق جمع الكثرة على جمع القلة كما في قوله تعالى نشأة قروء مع وجود الاقراء - واطلاق جمع القلة
على جمع الكثرة كما في البيت الذكور - اذا لم يعين للدلالة الاسناد جمع القلة كارجل في جمع رجل (بضم العين)
اولم يعين الاسناد جمع الكثرة كرجال جمع الرجل - فذهب الوزان مشتركا في القلة والكثرة فيستعمل
في كل منهما بلا فرق بين القلة والكثرة -

ولما فرغ عن الاسماء الغير العاملة شرع في بيان الاسماء العاملة عمل فعلها ثم ذكر الاسم العامل
بدء بالمصدر لكونه في تقدير بعض الى ما هو الاصل في العمل وبدأ بذكر المصدر لكونه اصلا ومنشأ للمشتقات منه
فقال المصدر هو اسم ظرف عند البصريين ومصدر ميمي عند الكوفيين بمعنى الفاعل اي الصادر
لكونه حدثا صادرا من الفاعل وفي الاصطلاح اسم الحدث الحدث هو المعنى القائم بالغير
سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر منه كالطول والقصر الحابه على الفعل بان يجوز له
فعل يذكر المصدر بيانا لنوعه او عدده او نوعه مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
واحترز بقوله الحابه على الفعل عن المصادر التي لا يجوز على الفعل كالعدم والصلاة والوضوء

وعن المصادر التي لا فعل لها من لفظه نحو ويلك وويحك فانها لا تسمى مصدرا
وهذا هو الفرق بين المصدر والفعل المطلق فالمصدر لا بد له من فعل من لفظه ولا يلزم ذلك في الفعل المطلق
نحو ويلة وويحة حيث لا فعل لها سماع انها مصدر لا مطلق ٥ لفعول المطلق اعم من المصدر
والجار يستعمل في اصطلاحهم لمعان منها حروف الجر على ما يقوم بهو كما يقال الجر جار على المجرور
والصفة جارية على موصوفها ومنها موازنة اللفظ لغيره فيقال اسم الفاعل جار على الفعل في حركات وسكنات ومنها التعلق والاشتقاق يقال في حدث حدا المصدر جار على فعله
اي اصله وما خذ اخذ منه والمراد ثمة المعنى الاخير

وانما عدل عن عبارة الشهرة وهو قولهم المصدر اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
الى قوله الجاري على الفعل ليصح الحد على مذهب البصريين والكوفيين جميعا لان المصدر يشتق منه
الافعال عند البصريين وعند الكوفيين الفعل يشتق منه المصدر فلو قال يشتق منه كان فيه دور
احد العينين والجار بان معنى التعلق يجري على كلا المعنيين وهو اي اوزان المصدر من
الثلاثي المجرد سماعي اي منقول على السماع يحفظ كما تسمع ولا يقاس عليه ولا يعرف ذلك الا
بتتبع اللغات او السماع من الثقات ولا تغتر بما تسمع من افواه العامة فانهم يغلطون فيه كثيرا
ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي المزيد قياسي اي اوزانه قياسية
مبنية على قاعدة مبينة في علم التصريف - فمن اكرم اكراما ومن استخرج استخراجا ومن دحرج دحرجة
وتفعيلا وتفعالا وفعالا نحو كلمه تكليما وتكلاما وكذا ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو قاتله قتالا
وقتالا قاعده ويعمل المصدر عمل فعله فيرفع الفاعل ان كان لازما نحو اعجبني قيام زيد

اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً - ولا يتقدم معمولُه عليه - ولا يفصل فيه - ولا
الفاعل - ويجوز اضافته الى الفاعل - وقد يضاف الى المفعول -
واعماله باللام قليل - فان كان مطلقاً

اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً - واذا وقع المصدر مفعولاً مطلقاً فلا يعمل لان العامل القوي موجود فيتعلق التحول بالفعل لا بالعامل الضعيف لانه هو المصدر نحو ضربت ضرباً فضرباً مفعول مطلق لا ضرباً وسيجيء هذا الذي نبدأ به.

قاعدة ولا يتقدم معمولُه اي معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيداً ضربُ عمراً على المصدر ولا يقال عمراً ضربُ زيدٍ بتقديم المفعول على المصدر لانه عامل ضعيف فلا يعمل.

قاعدة ولا يفصل فيه اي لا يفصل فاعل المصدر مستتراً فيه محذوفاً جائزاً فيجوز ان تقول ضربٌ لذيذٌ الان يا التكلم فاعل جائز - وذلك لانه لو اظهر في الواحد لاظهر في التثنية والجمع ولو اظهر في التثنية والجمع لزم اظهار التثنيتين والجمعين في كلمة واحدة تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضاف اليه المصدر وجمع المصدر وجمع الفاعل المضاف اليه ولم يثنّ المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير ولجمعه لزم التباس التثنية والجمع بالمفرد بحذف اسم الفاعل وخبره حيث لا تثنى ولا تجمع عند تثنية الضمير وجمعه لانهما عند تثنيتهما فاعلان فتثنية اظهارهما وجمعه تثنية وجمع للآخر وليس كذلك المصدر لانه شيء آخر لا يصدق على الفاعل والمفعول.

قاعدة ولا يلزم ذكر الفاعل للمصدر نحو اعجبني ضربٌ زيداً والا لزم الاضمار اذا كان مسنداً الى غائب وقد تبين انه لا يجوز - واعلم ان المصدر يستعمل على ثلاثة

تنبيه ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض - وكقولك اعجبني دق القصار ثوب الخياط بجر الثوب ويكون المفعول باقياً على حاله من النصب واعماله بهذا الوجه اكثر

وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على ذلك نحو اعجبني ضربُ اللصِّ اليومَ وشاركه فعل التفضيل اي ان اضافته الى المفعول قليلة واضافته الى الفاعل كثيرة لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اشد من احتياجه الى المفعول.

قاعدة واعماله باللام اي اعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل لان دلالة المصدر على تأويله بان مع الفعل واذا كان معرفاً امتنع تقديره بان مع الفعل لانه حينئذ لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها فعلى هذا حقيقتاً بان لا يعمل اصلاً لكن لما كان المانع عارضاً لم يبطل اثره ولهذا لم يرجح في التنزيل من المصادر المعرفة باللام عاملاً في الفاعل والمفعول صريحاً بل بواسطة حرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول.

وقد جاء في بعض الاشعار اعمال المعرف باللام كما في قوله ... ضعيف النكاية اعداءه ... يخال الفرار يراخي الاجل

فان كان المصدر مفعولاً مطلقاً

فالعمل للفعل وإن كان بدلا منه فوجهان اسم الفاعل

ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته

من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع

فالعمل للفعل لان العمل لا يتعلق بالضمير مع وجدان القول سواء كان الفعل مذكورا صريحا نحو ضربت ضربا زيدا او تقديرا كقولك من ضربت فيقول لمن رفع السوط اى اضرب ضربا زيدا وان كان القول الملفق به لا من الفعل بان حذف الفعل وجرد وقام المصدر مقامه نحو سقيا زيدا والمراد من البدل البدل العوض لا الاصطلاحي فوجهان جائزان الوجه الاول ان يكون العمل للمصدر الموجود لفظا لان الفعل وان كان عاملا قويا لكن لما حذف جاء ضعيفا والوجه الثاني مثل الوجه والوجه الثاني ان يكون العمل للفعل المحذوف لانه وان كان محذوفا لكنه اصل في العمل بالنسبة الى المصدر الفرع وقيل المراد من الوجهان ان يكون العمل للمصدر للمصدرية وان يكون عاملا للبدلية من الفعل ففي كل من الوجهين وجهان

اسم الفاعل

ما اشتق من فعل احترز به عن اسماء الجوامد المشتقة

وانما قال اشتق من فعل ولم يقل من المصدر لان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل

لمن قام به فيه احتراز عن اسم المفعول لانه مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل

بمعنى الحدوث فيه احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل كونهما بمعنى الثبوت ويعلم الثبوت والحدوث كحسن وكريم لمن ثبت له الحسن والكرم وافعل الكرم لمن ثبت له زيادة الحسن والكرم لا بمعنى حدث له الكرم والحسن بعد ان لم يكن وان اريد بهما معنى الحدوث قيل جاء الكلام على ان اوقعنا

وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل مطلقا اى سواء كان ماضيه مفتوح العين او مضمومها او مكسورا وقيل يجيء من مضموم العين على وزن فعيل كشرف كريم

على وزن فاعل وبهذا سمي باسم الفاعل لكون الغالب في غيره فعل ما خالف هذا الوزن من الثلاثي وكان بمعنى اسم الفاعل فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل كشيخ وحسن وطيب وغيرها

ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد يجيء

على صيغة المضارع

بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستخرج
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت

بميم مضمومة مقام حرف المضارع سواء كان حرف المضارع مضموما في المضارع نحو
وكسر ما قبل الآخر اعلم ان كسر ما قبل الآخر سواء كانت الكسرة سابقة نحو مكرم او لاحقة نحو
نحو متذكر من تذكر او مقتاس من تناول وسواء كانت الكسرة لفظا نحو مسلم او تقديرا
نحو مختار ومحمر وقولنا بحركة احتراز عن الحرف الساكن حرف المضارع نحو
منحرج؟ مثال الميم المضمومة الموافقة بحركة حرف المضارع ومستخرج؟ مثال الميم المضمومة
المخالفة بحركة حرف المضارع ومثال كسر ما قبل الآخر كما كان في المضارع مكرم ومسلم ومثال كسرة
بعد ان لم يكن فيه متذكر ومتناول ولم يذكر متناولا اعتمادا على ان الكلام في
ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لانه ان كان او مشتقا من الى مفعول واحد او الى مفعولين
كزيد معط عمرا درهما او الى ثلثة مفاعيل كزيد مخبر عمرا بكرا فاضلا وسواء كان مقدما على
معموله او مؤخرا عنه

وكان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفاعيل وسائر الفضلات كذلك
اسم الفاعل يتعدى اليها لكن عمله في اسم الفاعل والمفعول مشروط بشرطين بشرط معنى
الحال والاستقبال بخلاف الفعل فانه يعمل في كل الازمنة وذلك لان ما يعمل اسم
الفاعل شابهته بالمضارع لفظا ومعنى والمضارع لا يكون الا بمعنى الحال والاستقبال فوجب
ان يكون اسم الفاعل كذلك والا لم تتم المشابهة فلم يعمل والمراد من الحال والاستقبال
حقيقة او حكاية ليشمل نحو زيد ضارب عمرا امس غدا ونحو زيد ضارب عمرا الان
تنزيلا لاستحضار الصورة منزلة الحال

وبشرط الاعتماد على صاحبه اي ان قام وهو المبتدأ نحو زيد قائم ابوه او
ذو الحال نحو جاءني زيد قائما ابوه او على الموصوف نحو مررت برجل قائم ابوه
او بشرط الاعتماد على الهمزة للاستفهام نحو اقائم زيد او بشرط الاعتماد على ما النافية
نحو ما قائم زيد ولا يجوز عمله بغير الاعتماد ابتداء فلا يقال ضارب زيدا عمرو
ووجه اشتراط الاعتماد في عمله هو ان يتقوى شابهته بالفعل اما في الصور الثلث بالدلالة
فلاستعمال هيئته في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء يحكم به عليه وهو ذكر
هيئته واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اول
والمراد من الهمزة هو الذي يتقوم بها سواء كانت همزة او غيرها كهل ومن ما النافية هو الذي
لا يكون صيغة التصغير ولا موصوفا بما بعده
الوجه بالتصغير والوصف عن مشابهة الفعل لان الفعل لا يقع موصوفا ولا مصغرا

فائدة فاذا كان اسم الفاعل للماضي اي بمعنى الماضي او الاستمرار وجبت الاضافة

الاضافة معنىً خلافاً للكسائي - فان كان له معمولٌ
اخرُ فبفعلٍ مُقدّرٍ نحو زيدٌ معطي عمرٍو درهماً امس -
فان دخلت الأم استوى الجميع - وما وضع منه للمبالغة

اي اضافة المصدر الى معموله معنىً اي اضافة معنوية لا لفظية فالوجه في قوله وجب
راجعٌ الى قوله معنىً والمراد ان الاضافة حين كونه بمعنى الماضي واجبة لانه يجوز ان
يقال هذا ضاربٌ امس بغير اضافة بل المراد ان اسم الفاعل بمعنى الماضي حينئذ لا يكون اضافته من قبيل الاضافة
اللفظية لان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها واسم الفاعل حينئذ غير عامل الا اذا شرط تحمله
بل يكون الاضافة معنوية ويتعرف اذا اضيف للمعرفة نحو هو ضارب زيد امس -

خلافاً للكسائي فانه لا يشترط في تحمله كونه بمعنى الحال والاستقبال ولا يقول بوجوب الاضافة اذا
كان بمعنى الماضي بل يقول بوجوب اعماله في كل حال لان معنى الماضي عارض فلا يمنع من العمل

فان كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه
اسم الفاعل فبفعلٍ مقدرٍ اي فهو متلبس بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرٍو درهماً امس فدرهماً مفعول بفعل مقدر تقديره
اعطاه درهماً فهي جملة مستأنفة كان قائلاً قال فما اعطاه فقال اعطاه درهماً وكذلك الحال اذا
عمرو ان غيره نصباً بتقدير الفعل نحو زيداً علم عمرو ابا فضل العلاء امس وكذلك سائر الصفات
وهذا اذا اشترط كونه بمعنى الحال والاستقبال للعمل مخصوص باسم الفاعل المستعمل بغير اللام

فان دخلت اللام اي لام الصلة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة من الماضي والحال والاستقبال فيعمل على كل حال لانه فعل في الحقيقة عدل
من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لتكرر منهم ادخال اللام على الفعل فتقول مررت بزيد
الضارب ابوه عمراً الآن او غداً او امس - وانما قلنا لام الصلة لان لام التعريف

وما وضع منه اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة

كضرّابٍ وضروبٍ ومضرابٍ وعليمٍ وحذرٍ مثله والمثنّى والمجموع مثله. ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه

كضرّابٍ: بفتح الضاد وتشديد الراء

وضروب: بفتح الضاد وضم الراء بغير التشديد وهو والذي قبله مشتركان بين المبالغة والصفة المشبهة

ومضراب: بزيادة الألف والتاء بمعنى كثير الضرب

وعليم: بمعنى كثير العلم

وحذر: بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى كثير الحذر

مثله أي مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه تقول زيد ضرّاب أبوه عمراً وزيد الضراب ابوه عمراً الآن أو غداً أو أمس. وإنما جعل صيغة المبالغة مع زوال المشابهة اللفظية باسم الفعل حقيقة بالمبالغة في الفعل فقام المبالغة مقام المشابهة اللفظية. ثم حذف التصغير فإنها نقصت لفظاً ومعنىً فلا يجعل صغيراً.

والمثنى والمجموع أي تثنية اسم الفاعل وجمعه مثله أي مثل المفرد في عمله وشرائطه تقول الزيدان ضاربا عمراً والزيدون ضاربو عمراً الآن أو غداً وتقول الزيدان هما الضاربا عمراً الآن أو غداً أو أمس والزيدون هم الضاربو عمراً الآن أو غداً أو أمس. وإنما احتاج إلى ذكر المثنى والمجموع لأنهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات وضوارب فربما يتوهم عدم عملها فأزال ذلك الاشتباه.

قاعدة ويجوز حذف النون أي نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل أي كونه عاملاً والتعريف أي كونه معرفاً بالام تخفيفاً لا للإضافة نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة وذلك لأن الام موصولة وقد طالت صلتها بحذف الصلة فجاز التخفيف فيه بحذف النون كما يحذف النون في قوله تعالى من الموصول في قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا. ويعلم من قوله يجوز أنه لا يجب حذف النون ويعلم منه أنه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفاً لأنه ليس بصلة حينئذ وإنما لم يتعرض لحذف النون عند الإضافة لأنه ذكره في باب المثنى والمجموع.

اسم المفعول ما اشتق من فعل احترز به عن الأسماء الغير المشتقة

لمن وقع عليه

احترز به عن اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وصيغة من الثلاثي المجرد على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمستخرج وآمره في العمل و اشتراطه كآمر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما

وصيغته من الثلاثي المراد من الثلاثي المجرد بدلالة لام التعهد - على وزن مفعول تحقيقا كمضروب او تقديرا كمن قال اصله مرموى وهذا اسم باسم المفعول لكثرة الثلاثي من غيره - وكان القياس ان يكون اسم المفعول على زنة مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين بمقابلة الفاعل لكنه ترك القياس للثلاثي بتبعيض الراء فزيدت الواو وضم ما قبلها لمناسبة الواو وفتح الميم لمجاورة الفتحة ثقل الواو

ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي المزيد على صيغة اسم الفاعل

بفتح ما قبل الآخر لفظا كمستخرج او تقديرا كمختار لان اصله مختير بكسر الباء - وانما اكتفى في اسم المفعول بمثال واحد لان الميم فيه يوافق حرف المضارعة في الضم دائما وكذا ما قبل آخره لكونه مستقاما من المضارع المجهول

وآمره اى حكمه وقاعدته في العمل والاشتراط من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما دام عدم اشتراطه لكونه بمعنى الحال والاستقبال اذ لا يتم الكلام

كآمر اسم الفاعل فيضرب بعمل فعل يضرب ويعطى عمل يعطى مثل زيد معطى غلامه درهما تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما هو الحكم في اسم الفاعل

الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت - وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع لحسن وصعب وشديد وثقيل

الصفة المشبهة هي من الاسماء العاملة الصفة المشبهة وانما سميت مشبهة لانها تشبه اسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه اذا استعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

ما اشتق فيه احتراز عن الاسماء الغير المشتقة فانه لا يسمى صفة مشبهة

من فعل لازم فيه احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل المشتق من المتعدي

لمن قام به فيه احتراز عن اسماء الزمان والمكان والآلة على معنى الثبوت فيه احتراز عن اسم الفاعل من اللازم لان اسم الفاعل يدل على صفة الحدوث والتجدد شيئا فشيئا كقائم وقاعد

بخلاف الصفة المشبهة فانها تدل على صفة قائمة بالموصوف على سبيل الدوام والاستمرار فتقول حسن كريم شديد مريض ميت لمن ثبت له هذه الصفات على الدوام والاثبات معنى التجدد وحدوث هذه الصفات بعد ان لم تكن فلان حاسن كارم شديد آلامه ومارض ومائت غدا بصيغة اسم الفاعل وهذا هو الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل لكن بقي في اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم كاحسن واشرف واكرم الا ان يقال انه لا يدل على الثبوت فقط بل على الثبوت مع الزيادة على غيره والصفة المشبهة تدل على الثبوت فقط

وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل في الوزن لا تجري على قاعدة بل على حسب السماع من الواضع وليس لقياسية كصيغة اسم الفاعل واسم المفعول

لحسن بفتح الحاء والسين من حسن الماضي بضم السين

وصعب بفتح الصاد وسكون العين من صعب الماضي بضم العين

وشديد وشريف وكريم من كل ما كان ماضيه على فعل بضم العين سواء كثيرا ما يجيء من الثلثة والالوان على وزن افعل كاخضر واعمى واحمر - ومن اوزانها فعال بضم الفاء كجبان وشجاع وفعلان كعطشان وريان وفعلان كغريان وفعل كجنب وغير ذلك موضع ذكره علم التصريف -

عمل فعلها مطلقًا - وتقسيم مسائلها تكون الصفة
باللام او مجردة - ومعمولها مضافًا او باللام او مجردًا عنهما
- فهذه ستة - والمعمول في كل واحد منها مرفوع و

وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها اللازم وان لم توازن صيغتها الفعل وان كانت للحال
والاستقبال لانها "تعمل لشبهها باسم الفاعل لا بالفعل - ومعمولها قد يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا اضافيًا
مطلقًا او بحرف الجر بشرط اللام او اضافة فيما - واما الاعتماد على صاحبها او حرف النفي
والاستفهام فشرط في عملها كما في اسم الفاعل

فان قيل يلزم على هذا حذف الفرع على الاصل لان اسم الفاعل لا يعمل بعض الاحيان بمعنى انه اصل
والصفة المشبهة تعمل - قلنا هذا الشرط لا يمكن اعتباره في الصفة المشبهة لانه الزمان
غير خود في مسماها لانها تدل على الثبوت والدوام والزمان يستلزم الحدوث فهما متنافيان
على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول بجواز لا على قلة الصفة المشبهة لانها مشتقة
من الفعل اللازم ولا يقتضي المفعول به اصلا

وتقسيم مسائلها ان مسائل الصفة المشبهة باعتبار تعريفه وتنكيره وبالنظر الى معموليها
وكيفية استعمالها على اربع شتى - وبالبيت المصنف يذكر امثال هذه المسائل في ضمن عشرة
وهي اما ان تكون الصفة المشبهة معرفة باللام نحو الحسن او مجردة عنها اي عن
اللام نحو حسن - ومعمولها على كلا التقديرين اما ان يكون مضافا الى الضمير
نحو وجهه او الى مظهر نحو الوجه او مجردا عنهما
اي عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه ستة اقسام حاصلة من
ضرب اثنين في ثلثة

والمعمول في كل واحد منها اي من الاقسام الستة اما مرفوع

منصوبٌ ومجرورٌ فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن

ومنصوب - الواو بمعنى او اى او منصوب ومجرور او مجرور

فصارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة وقالوا يرتقى اعدادها الى الوف بشرط الصفة اما اذا كانت بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فهى اثنا عشر اذا ضربنا في ثمانية عشر صارت اربعة وخمسين واذا اعتبر اعرابها رفعا ونصبا وجرا وضربنا في اربعة وخمسين صارت مائة واثنين وستين واذا اعتبر الحركات بالنسبة الى عوامل المختلف صارت الوفا

١٨
٣
٥٤
٣
١٦٢

ثم بين الصنف وجه الرفع والنصب والجر في معمولها فقال

فالرفع على الفاعلية بان يكون المعمول فاعلا لها نحو حسن وجهه والنصب على التشبيه بالمفعول اى تشبيه معمولها بمفعول اسم الفاعل في المعرفة اى اذا كان معمولها اسما معرفة نحو زيد الحسن الوجه

وينصب معمولها على التمييز في النكرة اى اذا كان معمولها اسما نكرة نحو رجل حسن وجها

وانما قال في النصب على التشبيه بالمفعول ولم يقل على المفعولية لان الصفة المشبهة غير متعدية فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بالمفعول به

والجر على الاضافة بان يكون مضافا اليه نحو حسن الوجه

وتفصيلها اى تفصيل المسائل الثمانية عشر واستيفاؤها

وَجْهُهُ ثَلَثَةٌ وَكَذٰلِكَ حَسَنُ الْوَجْهِ وَحَسَنٌ وَجْهِهِ
وَالْحَسَنُ وَجْهُهُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْحَسَنُ وَجْهِهِ اِثْنَانِ مِنْهَا
مُمْتَنِعَانِ الْحَسَنُ وَجْهِهِ الْحَسَنُ وَجْهِهِ وَاخْتُلِفَ
فِي حَسَنٍ وَجْهُهُ - وَالْبَوَاقِي مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ مِنْهَا أَحْسَنُ

حسن وجهه برفع الوجه ونصبه وجره مع اضافة الى ها الضمير ثلثة اى ذو ثلثة اوجه
حاذكرنا وكذلك حسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره مع اللام ذو ثلثة اوجه
وحسن وجهه برفع الوجه ونصبه وجره مع التنوين لكونه مجردا عن اللام والاضافة
ذو ثلثة اوجه وصيغة الصفة فى كلها غير لام التعريف
والحسن وجهه برفع الوجه ونصبه وجره مع اضافة الى ها الضمير ذو ثلثة اوجه
والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره مع اللام ذو ثلثة اوجه
والحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره منونا لكونه مجردا عن اللام والاضافة ذو ثلثة اوجه
وصيغة الصفة فى هذه الثلثة مع لام التعريف - صارت مجموعها ثمانية عشر وهما
اثنان منها اى من الصور الثمانى عشرة ممتنعان وهما الحسن وجهه
باللام فى الصفة وجر الوجه مع اضافته الى الضمير والحسن وجه باللام
فى الصفة وجر الوجه مع التنوين لكونه مجردا عن اللام والاضافة اما وجه امتناع
الاول فلعدم افادة الاضافة فيه شيئا لان فى المضاف بحذف التنوين للاضافة اليه يحدث فيصير الوجه
واستناده فى الصفة واما وجه امتناع الثانى فلاضافة المعرفة ذات اللام الى النكرة وهى ممنوعة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف الا اذا كانت الى مثلها -

واختلف فى جواز مجىء واحدة وهى حَسَنٌ وَجْهُهُ بان تكون الصفة مجردة
عن اللام والوجه مجرورا مضافا الى الضمير فقال بعضهم لا تصح لاستلزامها اضافة الشئ
الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال بعضهم تصح لكون الحسن اعم من الوجه واضافة
العام الى الخاص صحيحة والبواقى من الثمانى عشرة بعد اسقاط الممتنعين
والمختلف فيه ثلثة اقسام احسن من غيره وحسن فى الجملة وقبيح
والضابط فيه ان ما كان فيه ضمير واحد فى الصفة او معمولها احسن لحصول
المقصود وهو الربط الموصوف من غير زيادة بما لا يحتاج اليه وصوره تسع
الحسن وجهه برفع الوجه واضافته الى الضمير وحسن وجه بجر الوجه واضافته الى الضمير فهاتان الصورتان
والحسن الوجه بنصب الوجه وبجر الاضافة الى الضمير وحسن وجها بالنصب والتنوين فى وجها
وحسن وجه بجر الوجه مع اضافته الى الضمير والحسن الوجه بجر الوجه وبجر الاضافة الى الضمير

فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث
وتثنى وتجمع واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين
مثل الصفة في ما ذكر اسم التفضيل وما اشتق من فعل

فهي كالفعل لا تثنى ولا تجمع لان الفعل اذا كان فاعله ظاهرا لا يكون فيه الضمير
هكذا هذه

والا اى وان لم يرفع ما بعده بل كان منصوبا على التشبيه بالمفعول او كان مجرورا
بالاضافة ففيها اى في الصفة المشبهة ضمير راجع الى الموصوف
فتؤنث الصفة وتثنى اذا كان ضمير التثنية وتجمع اذا كان ضمير الجمع
ان كان الضمير مؤنثا كما هو حكم فاعل متقول هند حسنة وجهها ودعاها والزيدان
حسنا وجهها او حسنان وجهاً والزيدون حسنوا وجهه والزيدون حسنون
وجهاً

واسما الفاعل والمفعول اى يتبعهما صيغة اسم الفاعل
والمفعول اذا كانا غير المتعدى من باب يكون اسم الفاعل من الفعل اللازم واسم المفعول من الفعل المتعدى
مثل الصفة المشبهة في جميع ما ذكر من استعمالها باللام او مجردا اضافة
والعمل اما مضافا او باللام او مجردا عنهما وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور في
المسائل الثمان عشرة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة كان لشبهها باسم
الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بالطريق الاولى فتقول زيد قائم الاب ومضروب
الاب برفع الاب على انه فاعل او نائب الفاعل والنصب على التشبيه بالمفعول والجر بالاضافة
والمراد باسمي الفاعل والمفعول غير المتعديين لانهما لو كانا متعديين الى المفعول
وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان
اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني لم يعلم ان اباه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك يحصل التباس الفاعل بالمفعول فلا تقول
زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه وليست الصفة وهما الفاعل والمفعول غير المتعديين
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ؛

اسم التفضيل اى تفضيل شئ على شئ آخر وفي الاصطلاح
ما اشتق من فعل اقترن به من الجامد

لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل وشرطه
ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن منه وليس بلون
ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل

لموصوف بزيادة على غيره - احترز به من اسماء الفاعل التي وضعت للمبالغة كضراب وضروب لانها وان دلت على الزيادة لكن لم تقصد فيها الزيادة على الغير فلا يستعمل فيها ما يقبل الزيادة والتفضل والافعل للتفضيل والمراد من الزيادة على غيره الزيادة في ذلك الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو كاعلم فانه وان لم يرد فيه الزيادة والكمال بل في امر آخر كالعلم والجهل بحذف افعل التفضيل نحو اعلم واجهل فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه كالعلم والجهل

وهي اي اسم التفضيل يبنى على وزن افعل ويكون غير منصرف دائما للصفة ووزن الفعل

وشرطه اي شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احترز به عن الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد - وانما شرط كونه من الثلاثي المجرد ليمكن بناء وزن افعل منه اي من الثلاثي المجرد ولا يمكن بناء افعل من غيره لانه لو حذف الزوائد لاختل اللفظ فلم يعلم انه حذف ام لا فلفظ معتن امالفظ ظاهر ولا معنى فلانه لو قيل اعتنى من اعتنى لم يعلم انه كسر الحرف الاول وكسر الاستخراج ولو لم يحذف منه حرف لزاد على بناء افعل والمفروض خلافه

ليس بلون ولا عيب هذا قيد للثلاثي المجرد اي بشرط ان لا يكون فيه معنى اللون والعيب لان منهما اي من اللون والعيب يبنى وزن افعل لغيره اي لغير معنى التفضيل والزيادة على غيره نحو احمر واصفر واعمى واعور فانها تدل على معنى في نفس الموصوف لا على الزيادة في الحمرة والعور فيمكن بناء على غيره فلو جاء اسم التفضيل من العيوب والالوان على وزن افعل لالتبس بالتفضيل - فلا يعلم المراد من احمر ذو حمرة او زائد في الحمرة

مثل زيد افضل الناس فانه اشتق من ثلاثي مجرد وهو الفضل وليس بلون ولا عيب

فان قيل قد جاء افعل التفضيل من العيوب ايضا نحو اجهل من حمار وابلد من كعيك قلنا انه لا يكون من لون وعيب قلنا المراد من العيب هو العيب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة كما ان صفات الاعضاء الظاهرة يبنى على وزن افعل من غير معنى التفضيل نحو رجل اعين وامرأة عيناء

الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد مثل
هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمي وقياسه
للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم

فان قصد غيره اى اريد تفضيل غير الله فى المجرد او اللون الذى فيه معنى اللون والعيب واريد بيان زيادته على غيره توصل اليه اى لاستعمال معنى التفضيل والزيادة باشد ونحوه من الالفاظ الدالة على الزيادة والتفضيل فيجعل اشد صفة له ويجعل مصدر فوق الفعل تمييزا لاشد مثلى ان تقول هو اشد منه استخراجا فى الشدق المزيد واشد منه بياضا فى اللون واشد منه عمى فى العيب
ولا يلزم كونه لفظ اشد بل كل ما ناسب المقام والمقال كلفظ اكثر واقوى واقبح وغيرها يقال هو اكثر صلة واحسن استغفارا واقوى مصارعة واقبح عرضا وغير ذلك

وقياسه للفاعل اى قياس اسم التفضيل ان يستعمل لمعنى فاعل لان المعنى بان يفيد الزيادة والتفضيل فى معنى الفاعلية فمعنى اضرب الزائد فى الضاربية لا فى المضروبية وذلك لان المبالغة فى الفاعل احسن منها فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول ولو رجح المفعول على الفاعل لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى الاكثر من الفعل اللازم

وقد جاء قليلا للمفعول فى بعض الالفاظ على خلاف القياس
نحو اعذر اى اكثر معذورية
والوم اى اكثر ملومية

واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافاً
بمن او معرفاً باللام فلا يجوز زيد افضل عمرو ولا زيد افضل الا
ان يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر

واشغل اى اكثر شغولية
واشهر اى اكثر مشهورية

قاعدة ويستعمل اسم التفضيل فى كلام العرب على احد ثلثة اوجه
يسلم المفضل والمفضل عليه احد هذه الوجوه فاما ان يكون مضافاً نحو زيد افضل القوم
فزيد مفضل والقوم مفضل عليه او يستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو او
يستعمل معرفاً باللام نحو زيد الافضل ليكون بها الدلالة الى معين مذكور قبل
لفظاً او حكماً واذا كان المفضل وهو زيد معلوماً قبل ذكر المفضل عليه ايضاً مولوماً بتبعيته
فلا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو باللام ومن فيها الصول
الاستغناء باحدهما ولا يجوز ايضاً ان يقال زيد افضل بالجر من
الوجوه الثلثة لانه لا يسلم المفضل عليه الموضوع له صيغة التفضيل

الا ان يسلم المفضل عليه بغيره الوجه الثلثة بدلالة حال او مقال فيجوز ان
يستعمل بغيرهذه الوجوه كما اذا قيل لك انت احسن منى او انا فعلت انا احسن
اى منك وكما فى قوله تعالى ليعلم اشتر واخفى

مسئلة وقد يجرد اسم التفضيل عن معنى الاضافة فيجوز استعماله عارياً عن اللام والاضافة
ومن ويكون حينئذ بمعنى اسم الفاعل او الصفة المشبهة كما قال قائلهم
ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه اعز واطول اى عزيزة وطويلة
وكما قال الاخوين زيد الاصغر وعمرو الاكبر اى الصغير والكبير وقوله تعالى
ربكم اعلم بما فى نفوسكم وقوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اذ كل مستو عند علم وقدرته سبحانه وتعالى ليس شئ اكثر علماً واشد قدرة عليه من غيره

مسئلة وقد يستعمل اسم التفضيل حين زيادته فى الصفة على صفة غيره وان لم يكن الاشتراك
بينهما مشتركة فى المعنى كما يقال العسل احلى من الخل اى صفة حلاوته اشد من حموضته
وكما يقال السيف اهز من العصا فقد اشتركت الصفتان فى اللفظ والمعنى

فاذا اضيف اى استعمل اسم التفضيل مضافاً فله معنيان
احدهما وهو الاكثر اى هذا المعنى هو اكثر استعمالاً من المعنى الثانى الآتى ذكره

أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم مثل زيد أفضل الناس - فلا يجوز يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم بإضافتهم اليه والثاني

أن تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل على من اضيف اليه اسم التفضيل فيكون المضاف اليه مفضلاً عليه وموصوفه متفضلاً فيشترط فيه حينئذ بحسب الاستعمال ان يكون موصوفه منهم اى من جنس من اضيف اليه وبعضاً منهم داخلاً فيهم مثل زيد افضل الناس فزيد من جنس المضاف اليه داخل فيهم متميز عنهم بزيادة الفضل فعلى هذا لا يقال الياقوت افضل الخزف ولا يقال الملائكة افضل البشر ولا يقال الخز ابن الكتان لان الياقوت ليس من جنس الخزف ولا الملائكة من جنس البشر ولا الخز من جنس الكتان بل يقال الياقوت افضل الحجارة والملائكة افضل من البشر والخز ابين من الكتان فلا يجوز بناءً على هذه القاعدة ان يقال يوسف احسن اخوته لان الشرط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه بعضاً من المضاف اليه وداخلاً فيهم ولم يوجد فيه هذا الشرط لخروجه اى خروج يوسف عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه او المضاف لابد ان يكون غير المضاف اليه واضافة افعل التفضيل تقتضى ان يكون داخلاً فيهم فيحصل التناقض ولا يجوز

واعلم ان ههنا اضافتين اضافة احسن الى الاخوة واضافة الاخوة الى ضمير يوسف وشرط افعل هذا ان يكون بعض ما يضاف اليه وكونه بعض ما يضاف اليه يمنع من اضافته الى ضميره لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه فيلزم ان يكون يوسف غير اخوته مع انه من جملة الاخوة لانك اذا سئلت عن ابناء يعقوب عليه السلام كم هم تقول هم اثنا عشر اخاً -

والثاني اى المعنى الثانى الافعل استعمالاً -

٢٥٥ أن تقصد بزيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف
أحسن إخوته - ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو له
وأما الثاني والمعرف باللام فلابد من المطابقة -

أن تقصد عند اضافة الى المفضل عليه بزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه خاصة
ويضاف الى المفضل عليه للتعريف والتوضيح كما قال نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم
افضل قريش معناه افضل الناس من بين قريش وليس المعنى انه عليه الصلوة والسلام افضل
من قريش خاصة وكما تقول الناقص والاشج اعدلا بني مروان معناه انهما موصوفان
بزيادة العدل مطلقا وليس المراد الزيادة عليهم خاصة حتى يلزم ان يكون بنو مروان كلهم متصفين
بالعدل مع انهم كانوا مشهورين بخلاف ذلك فالاضافة ههنا لمجرد التعريف والتوضيح
كما يضاف سائر الصفات التي لا تفضيل فيها الى معمولها نحو مصارع مصر وحسن الوجه
فيجوز على هذا المعنى ان تقول يوسف احسن اخوته لان الاضافة حينئذ
للتوضيح فقط اى يوسف المشهور بقصته اخوته احسن منهم ولا يلزم المحذور المذكور وهذه اضافة
الشيء الى نفسه لانه لم يقصد تفضيله على ما اضيف اليه خاصة حتى يلزم ان يكون من جملتهم واعلم انهم
وهذا كما اذا سئلت عن اخوة يوسف كم هم فلا تقدر فيهم حينئذ وتقول في جوابه احد عشر ولا يجوز ان تقول اثنا عشر
لان يوسف لا يكون اخا لنفسه على ان [illegible]

قاعدة ويجوز في الاول اى المضاف بالمعنى الاول وهو الذي قصد فيه الزيادة على ما اضيف اليه الافراد في
صيغة اسم التفضيل اذا كان موصوفه مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فتقول زيد افضل القوم والزيدان
افضل القوم والزيدين افضل القوم وهند وهندان وهندات افضل النساء وذلك لكون مشابها
بافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منها صريحا ويجوز ايضا المطابقة اى مطابقة
صيغة اسم التفضيل تثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له فتقول زيد افضلي
القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وهند فضلى القوم وهندان فضليا القوم وهندات فضليات
القوم لكونه مخالفا لافعل من حيث وجود الاضافة فيه وهما في افعل من واما الثاني اى المضاف بالمعنى
الثاني الذي تكون الاضافة فيه للتوضيح والمعرف باللام اى اسم التفضيل الذي دخل عليه لام التعريف
فلابد فيهما من المطابقة بين اسم التفضيل وموصوفه افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا لكونهما
مستحقين للمطابقة وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهة افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما فتقول
في المضاف بالمعنى الثاني بنينا صلى الله تعالى عليه وسلم افضل قريش والشيخان افضلا قريش والخلفاء
الاربعة افضلو قريش وفاطمة فضلى قريش وعائشة وخديجة فضليا قريش وهما وفاطمة فضليات
قريش وتقول في المعرف باللام زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهند
الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات - بالمطابقة في الكل ،

وَالَّذِي بِمِنْ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ لَا غَيْرُ وَلَا يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ

قاعدة والذي بمن اي اسم التفضيل الذي اتى بمن مفرد وان كان موصوفه تثنية او جمعا مذكر وان كان موصوفه مؤنثا لا غير اي لا يكون غير المفرد المذكر في الحالات اللفظية كلها - تقول زيد او الزيدان او الزيدون افضل او هند او الهندات افضل من فلان - وذلك لان كلمة من صارت جزءا من اسم التفضيل لانها فارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانت من تمام الكلمة ولا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه لان تثنية قبل من والازم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث في وسط الكلمة قبل تاءها ولا بعد من والازم الفصل بشيئ بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه -

ولما فرغ عن اقسام اسم التفضيل وكيفية استعماله شرع في بيان عمله في المعمول وذكر شرائطه ومثل لكل فصيح وعبارة بليغة يستعملها الفصحاء في كلامهم وجرت بها عاداتهم من اول الامر الى الآخر

ولما كانت هذه المسئلة من ادق مسائل الكتاب يعسر فهمها على الطلاب اردنا ان نبينها اولا بتمهيد المقدمات ثم نرجع الى شرح المتن فنقول

المقدمة الاولى ان اسم التفضيل من الاسماء الصفاتية يدل على صفة مشتركة بين الاثنين بزيادة احدهما على الآخر فلا بد ان يكون المفضل غير المفضل عليه والازم تفضيل شيئ على نفسه فيقال زيد افضل من عمرو ولا يقال زيد افضل من زيد -

المقدمة الثانية ان الشيئ الواحد باعتبار حالة المتعلقة يجوز ان يكون مفضلا باعتبار حالة ومفضلا عليه باعتبار حالة اخرى فتقول زيد قائما افضل منه قاعدا اي حالة قيامه افضل من حالة قعوده ونظيره قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا -

المقدمة الثالثة ان اسم التفضيل قد يكون صفة لموصوفه لفظا وحملا عليه كما في المعنى صفة لغيره كما تقول زيد افضل ابوه من عمرو - ففي اللفظ اسند الافضلية الى زيد وحمل عليه لكن في المعنى الافضلية ثابتة لابيه لا لزيد - ونظيره الوصف بحال المتعلق كما يقال جاءني زيد العالم ابوه فالعالم في اللفظ صفة زيد وفي المعنى لمتعلقه وهو ابوه -

المقدمة الرابعة ان تكرار حرف الجر من غير اعادة الحرف العاطف لا يجوز فلا يقال زيد في الدار في البيت الا اذا كان الاسم ذا حدثين فيجوز كما يقال زيد في الدار متكئ في السوق لان التشبيه ذو حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به فزيد مشبه باعتبار كونه في الدار ومشبه به باعتبار كونه في السوق وكذلك اسم التفضيل ذو حدثين حدث يتعلق بالمفضل وحدث يتعلق بالمفضل عليه فيجوز ان يتعلق به متعلقان تكرار الحرف الجار من غير عاطف -

المقدمة الخامسة ان الجملة اذا كانت مقيدة بقيد ما فالنفي يتوجه الى ذلك القيد فقط مثلا اذا قلت ليس زيد قائما في البيت معناه نفي قيامه في البيت ويجوز ان يكون قائما في السوق - اذا عرفت هذا فلنرجع الى ما قاله المصنف ولا يعمل اي اسم التفضيل في فاعل مظهر

إلا إذا كان صفة لسبب وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا - مثل ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ٢٥٢

لان اسم التفضيل عامل ضعيف انما يعمل لمشابهته صفة له بالعمل وليست مشابهته قوية كمشابهة اسمي الفاعل والمفعول به في اللفظ والمعنى والعامل انظر من المعولات القوية فلا يعمل فيه الا بالشرائط المذكورة فيما يأتي - وانما قال في مظهر لان الفاعل المضمر يعمل فيه بغير هذه الشرائط لان الضمير من المبنيات لا يظهر اثر العمل فيه فلا حاجة الى قوة العامل - والاصل ضعفه لا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر اصلا سواء كان مظهرا او مضمرا واما غيره من الفضلات كسائر المفاعيل والظرف والحال والتمييز فيعمل فيها بغير هذه الشروط لان رائحة الفعل كافية للعمل فيها كما تقول في الحال

ثم اشار الى تلك الشرائط بقوله الا اي لا يعمل في فاعل مظهر الا بشرائط ستة احدها اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء مذكور قصد به معتد عديد بصير قويا كاسمي الفاعل والمفعول لا يعملان الا اذا اعتمدا على صاحبها - والشرط الثاني ان يكون اسم التفضيل جاريا على شيء في اللفظ كلفظ رجلا في مثالنا وهو في المعنى صفة لمسبب اي لمتعلق ذلك الشيء وهو الكحل في مثالنا لان المقصود احسنية الكحل من الكحل لا احسنية ذات رجل على رجل آخر - وهذا مبني على المقدمة الاولى والثالثة مفضل صفة لقوله مسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف المتعلق لفظا وهو رجلا في مثالنا على نفسه متعلق بقوله مفضل اي وهذا الكحل بعينه مفضل على نفسه كائن باعتبار غيره اي باعتبار غير الرجل وهو كونه في عين زيد فلا يكون تفضيله الشيء على نفسه باعتبار واحد وهذه اشارة الى المقدمة الثانية ودفع لما توهم من تفضيل الشيء على نفسه واحاصل ان الكحل له اعتباران فباعتبار كونه في عين رجل مفضل عليه وباعتبار كونه في عين زيد مفضل

منفيا حال من قوله مفضل اي شرط الثالث ان يكون ذلك التفضيل منفيا بان يكون اصل التفضيل واقعا ثم نفي وهذا ناظر الى المقدمة الخامسة وهي ان النفي في الكلام يتوجه الى القيد والقيد في هذه الكلمة هو الزيادة في الحسن فانتفى الزيادة وبقي الحسن فقط مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد تركيبه ما نافية ورأيت فعل الناصب مع الفاعل المستكن ورجلا مفعوله موصوف واحسن اسم تفضيل منصوب لفظا صفة له وفي عينه ظرف متعلق باحسن والضمير المجرور فيه راجع الى رجلا والكحل مرفوع لفظا فاعل احسن ومنه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى الكحل وفي عين زيد اعاد المجرور متعلق ايضا باحسن من غير لفظ العاطف بناء على المقدمة الرابعة ومعناه بالفارسية كما قال سه من ندديم هيچ خوبتر در چشم او به كحل زان كحل كه دارد نرگس شهلاى او يعني سرمه چشم زيد بهتر و زيباتر نيست از سرمه كه ديگر مردمان در چشم خود كشند اند سرمه هر چه باشد پر اك اك جوهر اكحلي - ونظير هذا التركيب قولك لم الق انسانا

لأنه بمعنى حسن - مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بينه و
بين معموله بأجنبي وهو الفعل - ولك أن تقول أحسن
في عينه الكحل من عين زيد - فإن قدمت ذكر العين
قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل - مثل ولا أرى

أسرح في يده القلم منه في يد علي - والمقصود من التمثيل أن اسم التفضيل عمل في
فاعل الظاهر وهو الكحل لاستجماعه الشرائط ولأنه أي اسم التفضيل حينئذ صار بمعنى
حسن وزال عنه معنى التفضيل المانع من العمل لأن الفعل لا يدل على التفضيل فلا يعمل
اسم التفضيل إذا كان باقيا على معنى التفضيل أما إذا زال عنه هذا المعنى صار كالفعل فيعمل في الفاعل
الظاهر وهذا المعنى مبني على القدمة الثانية كما عرفت -

فإن قيل إذا ثبوت غرض المتكلم لأن غرضه إثبات زيادة الحسن على غيره لا إثبات
نفس الحسن قلنا لا يثبت هذا الغرض بل يدل عليه الكلام بدلالة الالتزام لأن الكلام مسوق
لبيان المدح وإذا انتفى الزيادة بقي غيره مساويا له أو دونه لا سبيل إلى المساواة لأن
مقام المدح يأباه فيكون غيره دونه في الحسن ويلزم منه الأفضلية بطريق الكناية والكناية
أبلغ من التصريح -

مع الفهم تأييد لهذا التركيب المذكور بعد بيان جوازه ودفع ما يقال بالضرورة في عمل الفعل
فاعلا لأحسن وارتكاب هذه التكلفات لم لا يجوز أن يكون أحسن مرفوعا خبرا مقدما والكحل
مبتدأ مؤخرا فقال مع جواز الوجه الذي ذكرنا لعمل اسم التفضيل لا يجوز الوجه الذي ذكرتم ويرد النقض
عليكم لأنهم لو رفعوا أحسن على أنه خبر والكحل مبتدأ لفصلوا بينه أي بين أحسن
ومعموله الذي هو كالجزء منه وهو منه بأجنبي وهو الكحل لأن المبتدأ ليس بداخل
في الخبر والمعمول له فيلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي وهذا لا يجوز في العامل الضعيف
وأما إذا كان الكحل فاعلا لأحسن فيكون كالجزء له ومعمولا له ولا يكون الفصل بينهما إلا بالأجنبي
ولك أن تقول عبارة أخرى تؤدي هذا المعنى مع كونها أخصر ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف الجار والمجرور أي لا أتأمل تلفظ منه
بل تحذفه - ونظير هذه العبارة ما جاء في الحديث من قوله عليه أفضل الصلاة وأحسن
التسليم - ولا أحد أحب إليه المدح من الله الحديث -

وتصح في تأدية هذا المعنى عبارة أخرى مع كون معناها واحدا وهي ما قال
فإن قدمت في هذه العبارة ذكر العين على اسم التفضيل وقلت بعبارة أخرى
ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل من غير ذكر من معها لصح
لجاز أيضا لأن حذف من من اسم التفضيل شائع في كلامهم ونظير هذه العبارة الثالثة
مثل ما ذكره سيبويه ويؤيده جوازه قول الشاعر ما مررت على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم واديا ∴ اقل به ركب اتوه تأيّة ∴ واخوف الا ما وقى الله سارِيا ∴

الفعل ما دل على معنى في نفسه

كوادي السباع حين يظلم واديا ∴ اقل به ركب اتوه تأيّة ∴ واخوف الا ما وقى الله سارِيا ∴ والمقصود من التمثيل قوله اقل حيث دل على فيه الفاعل المظهر وهو قوله ركب لوجود الشرائط

تشريح الابيات - وادي السباع بالظلم وادٍ نسب الى السباع لكثرتها فيه وفيه كناية تعريضية مذكورة في القاموس - وحين يظلم ظرف لقوله ولا ارى اي وقت ظلام الليل واديا مفعول لارى موصوف واقل صفته وكرر لفظ وادي السباع ثانيا ولم يضمره مع تقدم ذكره لان اللام الجارة لا تدخل على المضمر ولان الظاهر اوقع في التخويف والتهويل من المضمر وقوله به متعلق باقل بمعنى فيه والركب جمع بمعنى الركبان على الحال واتوه جمع المذكر من الماضي فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى الركب والضمير البارز الى الوادي مفعوله وتأية مصدر من أتى كتعبة بمعنى تعبة بمعنى التعب والتوقف واخوف عطف على اقل وسارِيا من يسير بالليل - والحاصل ان الشاعر يصف شجاعته حال سفره ومروره ليلا منفردا لوادي السباع الذي يخاف فيه جماعة الراكبين على اجمالهم من التوقف والتلبث فيه - ولا ينجو من مهالكه وحماوفه آخذ الامن وقاه الله سبحانه وتعالى فكف بالراجل المنفرد السائر ليلا -

ولما فرغ عن بيان الاسم الذي هو اشرف انواع الكلمة لانه يصح ان يصير مسندا ومسندا اليه وتم الكلام من غير احتياج الى الفعل والحرف شرع في بيان الفعل لكونه اشرف من الحرف لانه يصير مسندا ويقع شطرا من الكلام بخلاف الحرف لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه فقال -

الفعل ما دل على معنى في نفسه وذاته لا على معنى كائن في غيره ومتعلقه كالحرف حيث ان حقه ان يدل على معنى يكون في غيره ولا يدل

والمراد من الدلالة الدلالة الاولية لئلا يرد النقض باسماء الافعال نحو صه فانه يدل على السكوت في الزمان المستقبل الآن دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه يدل اولا على صيغة اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال

مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول
قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث
ساكنة ونحو تاء فعلت الماضي ماد ل على زمان قبل

مقترن باحد الازمنة الثلاثة
والمراد من الاقتران الاقتران بحسب الوضع فلا يرد عليه
المقتضى باسم الفاعل واسم المفعول في قولنا زيد ضارب عمرا
او مضروب الآن او غدا او امس لان اقترانه بالزمان ليس بحسب الوضع بل بحسب امر عارض
ومن خواصه اشار بهذه التبعيضية الى ان المذكور بعضها التي هي اكثر استعمالا
وهاهنا من الخواص ما تضمن توكيد النسبة والتحقيق ونحو ما ضيا او مضارعا
او امرا او نهيا - والمذكور ستة الاربع الاول منها تدخل الفعل
والاخيران تاجره فالاربع الاول احدها دخول قد في اوله لانها وضعت لتقريب الماضي
الى الحال نحو قد ركب الامير او تقليل الفعل في المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكذب
وثانيها دخول السين وسوف اقسام السين كثيرة كسين الاستفعال وسين السكت
عرفها بالام اشارة الى المعهود في الذهن الى الخاص السين سين الاستقبال نحو سافعل
وثالثها دخول سوف نحو سوف اقوم واما الفرق بين السين وسوف بالفعل لانها وضعتا لتخصيص
المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالزمان المستقبل فالسين للمستقبل القريب وسوف
للمستقبل البعيد ورابعها دخول الجوازم عليه نحو لم يضرب ولما يضرب
ولا يضرب وان تضرب اضرب - واما اختص الجوازم بالفعل لان اثرها وهو الجزم يختص بالفعل
كالجر بالاسم فكذا المؤثر واللازم تختص اللازم من المؤثر - واما اختص الجزم بالفعل لان الفعل ثقيل
والاستثقال الاخيران منها لحوق تاء التانيث ساكنة نحو ضربت هند
الماضي لان التاء ساكنة فهي مختصة بالفعل لانها وضعت لتدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بالفعل
فاعل وهو الفعل - واختير تقيد ساكنة من المتحركة لانها تلحق الاسم نحو قائمة ولا تختص
بالفعل - ولم يكتف بالوضع بان يجعل المتحركة للفعل والساكنة للاسم لخفة الاسم وثقل الفعل فلا يثقل
الاسم ونحو تاء فعلت بضم التاء وفتحها وكسرها والمراد منه
التاء التي هي ضمائر المرفوعة البارزة واما اختصت بالفعل لاشتمال لحوق الضمير المرفوع المتصل
بارز في الاسماء والحروف كما علمت قبيل هذا في باب الضمائر

ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام الماضي والمضارع وامر الحاضر فشرع في ذكر الاول
لتقدمه زمانا ولانه اصل المضارع والامر وبها يتعرفان منه فقال الماضي ما دل
دل على نهاية لكن لا مطلق الزمان بل على زمان

زمانك مبنيٌ على الفتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو المضاع ما اشبهه الاسم باحد حروف
نائيت لوقوعه مشتركًا وتخصيصه بالسين

قبل زمانك اى الزمان الحاضر الذى انت فيه وهو المسمّى بالحال الواقع بين الماضى والاستقبال
فقوله قبل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد من الاضافة الدلالة بحسب الوضع لكنه يتقض بمثل ما ضرب حيث دل على نفى الفعل
وان ضربت ضربت يدل على الاستقبال فى الافعال التى وضعت للانشاء نحو بعت واشتريت فانها
تدل على الزمان الحاضر لا على زمان قبل زمانك لان هذه التغيرات حدثت فيها بعد الوضع عند استعمال
مبنى خبر بعد خبر لقوله الماضى على الفتح نحو ضرب او تقديرًا كرمى
والمبنى الماضى لفقد المعانى الموجبة للاعراب فيه وعلى الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
لتوغله موغله الاسم فى نحو ضربت رجل ضاربه وضرب يحرف الامر واختاروا من
الحركات الفتحة لخفتها ومشابهتها بالسكون الذى هو الاصل فى البناء
مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربتُ وضربتَ وضربتِ فانه مبنى على السكون
تحرزًا عن توالى اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بالفاعل بخلاف
الضرب المضاف نحو ضربك فانه ليس كالكلمة الواحدة وانما قيد بقوله المتحرك
احترازًا عن مثل ضربا - والواو عطف على قوله الضمير المرفوع اى الماضى مبنى على
الفتح مع غير الواو كما فى ضربوا فانه مبنى على الضم حينئذ لمجانسة الواو -
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائيت
قوله ما اشبه الاسم شامل للماضى ايضًا لكونه مشابهًا به لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف
نائيت يخرج الماضى والباء فى قوله باحد حروف نائيت للمصاحبة .
والمراد من حروف نائيت النون فى المتكلم مع غيره والالف فى المتكلم مع نفسه والباء
فى الغائب والتاء فى الحاضر - والمشهور عندهم التعبير بلفظ التين وهو المناسب لفظًا ومعنى
كما لا يخفى وانما عدل عنه الى نائيت ليوافق التركيب المشتهر بين اهل العلم لان الكلام ينبغى ان يبتنى على ما هو المشتهر بين اهل العلم
لوقوعه علة لقوله ما اشبه اى شابه المضارع الاسم لوقوع المضارع مشتركًا
بين معنى الحال والاستقبال كما ان الاسم يقع مشتركًا بين الافراد نحو رجل ومشتركًا بين المعانى نحو
عين للجارية والجارحة وتخصيصه عطف على قوله وقوعه اى لتخصيص المضارع بالسين او سوف
اولان او ان بمعنى الاستقبال كتخصيص الاسم النكرة بدخول لام العهد بالفرد المعين او تخصيص المشترك باحد المعانى
بالقرينة - ويحصل تخصيصه بمعنى الحال اذا دخل عليه لام التاكيد او ما النافية

أو سوف فالهمزة للمتكلم مفردًا - والنون
له مع غيره - والتاء للمخاطب مطلقًا وللمؤنث والمؤ
نثين غيبةً - والياء للغائب غيرهما وحرف

فالهمزة للمتكلم مفردًا مذكرا كان او مؤنثا ليوافق لفظا نحو افعل
والنون له اى للمتكلم مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اثنين فوما فوقهما مذكرا كان او مؤنثا
— فاذا كان معه واحد فهو لتثنية المتكلم واذا كان معه اثنان او ما فوقهما فهو لجمع المتكلم
بلا فرق بينهما نحو نفعل واخذا ندا النون ليوافق لفظ نحن

والتاء للمخاطب مطلقا اى سواء كان واحدا او مثنى او جمعا مذكرا كان
او مؤنثا فتقول انت تضرب وانتما تضربان وانتم تضربون وانت تضربين
وانتما تضربان وانتن تضربن — وكذلك بقية الامثلة

وللمؤنث الواحد والمؤنثين الاثنين غيبة اى حال كونها غائبتين
نحو هي تضرب وهما تضربان — فصارت الصيغ المنقولة بالتاء ثمانية — وقد تبين

والياء للغائب غيرها اى غير المؤنث والمؤنثين من الغائبات في السواحي الاربعة
وهي المفرد المذكر الغائب وتثنيته وجمعه ومجموع المؤنث الغائبة
نحو هو يضرب وهما يضربان وهم يضربون وهن يضربن فهذه اثنتا عشرة
صيغة مع اثنتين للمتكلم صارت اربع عشرة صيغة وهو المطلوب

المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث - واعرابه رفع

وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة من حروف اتين

مضمومة في الرباعي

المراد بالرباعي ما كان ماضيه على اربعة احرف سواء كان مجردا كدحرج او مزيدا كاكرم وقاتل وتصرف ——— او رباعيا مجردا كدحرج ——— او الرباعي التصريفي

وانما خصت هذه الحروف في الرباعي مع ان الاصل فيها الفتح لئلا يلتبس الثلاثي بالرباعي في بعض المواد الاتي ذكرها لو قلت من ضرب ومن دحرج اختلف صيغة الهيئة في مضارعها حصل الالتباس ثم الضم اثقل من الفتح

ومفتوحة حروف المضارعة فيما سواه اي الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد فيه كان ماضيه زائدا على اربعة احرف كاكتسب واستخرج او رباعيا مزيدا كتدحرج

وذلك لان الثلاثي كثير الاستعمال وما فوق الاربعة كثير الحروف والكثرة تقتضي الخفة والفتحة اخف من غيرها فخصت الفتحة بما فيه الكثرة

ولا يعرب من الفعل غيره اي غير الفعل المضارع اذا لم يعرب هذا الفعل لشابهته بالاسم مشابهة تامة من حيث اقسام اللفظ والمعنى والاستعمال اما في اللفظ فلان لفظه كاسم الفاعل في الحركات والسكنات والحروف نحو ضارب ويضرب واما في المعنى فلكاسم من التعميم والتخصيص اتفاقا واما في الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب ويضرب صفة لرجل

اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون اناث

اما اذا اتصل به نون التاكيد نحو لتضربن او نون الاناث نحو يضربن صار مبنيا لان هذه النون لشدة امتزاجها بالكلمة صارت كالجزء من الكلمة فلو اعرب مع آخر الفعل كان الاعراب واقعا على وسط الكلمة وان اعرب على النون كان الاعراب واقعا على كلمة اخرى حشوا

واشرط الثاني ان لا يكون به نون جمع مؤنث فاذا اتى به نون جمع المؤنث سواء كان اسما كالمضربن او حرفا كالمضربن صار مبنيا لان هذه النون ضمير اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على صلب وفخذ وعند لزوم السكون يمتنع الاعراب

واعرابه اي اعراب المضارع ثلثة

في المبتدا والخبر

ونصبٌ وجزمٌ فالصحيحُ المجردُ عن ضمير بارزٍ مرفوعٍ

للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة

والسكون مثل يضربُ ولن يضربَ ولم يضربْ والمتصل

ونصب اى كان العامل ناصبًا كلن وجزم ان كان العامل جازمًا كلم ولم يذكر الجار

والجزم في الفعل قائم مقام الجر في الاسم ولا يدخل الجر عليه [illegible] اعرابه

ثم شرع في بيان اصناف المضارع من حيث كونه صحيحًا او معتلًا او تثنية او جمعًا

ليعلم لكل صنف ما يستحق من الاعراب فقال

فالصحيح اى الفعل المضارع الصحيح الذى لا يكون في آخره حرف علة

المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية اى تثنية المذكر الغائب نحو يضربان

وتثنية المذكر المخاطب وتثنية المؤنث الغائبة وتثنية المؤنث المخاطبة نحو تضربان المشترك بين

هذه الثلاثة والجمع اى المجرد عن الضمير البارز للجمع [illegible] اعنى جمع المذكر الغائب نحو

يضربون وجمع المذكر المخاطب نحو تضربون وجمع المؤنث الغائبة نحو يضربن وجمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن

والمخاطب المؤنث اى المجرد عن الضمير البارز للمؤنث المخاطبة نحو تضربين [illegible]

بالضمة اى يعرب بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب والسكون حال الجزم

مثل يضربُ برفع الباء للعامل الرافع المعنوي

ولن يضربَ بفتح الباء للعامل الناصب اللفظي

ولم يضربْ بسكون الباء للعامل الجازم اللفظي

ولا يدخل الجار على الفعل المضارع كما عرفت فلم يذكره

وانما قال الصحيح احترازًا من نحو يدعو ويرمي ويرضى لان اعرابه سيجيء

وانما قال المجرد عن الضمائر البارزة الملحقة به لان حكم ما فيه الضمائر سيجيء

وانما قيد الضمير بالبارز لان ما كان الضمير مستترًا فيه نحو زيد يضرب وهند تضرب

وانت تضرب وانا اضرب ونحن نضرب اعرابه كالمجرد عن الضمير

وقيد البارز بالمرفوع لان الضمير المنصوب نحو يضربك لا يتغير حكمه بل

اعرابه مثل المجرد عن الضمائر البارزة المذكورة

والمتصل

بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون
والتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديراً
والفتحة لفظاً والحذف والمعتل بالالف بالضمة

والمتصل به ذلك اى المضارع الذى اتصل به الضمائر
وهى تسع صيغ تثنية المذكر والمؤنث وجمع المذكر والمؤنث كلها اما غائب
والمخاطب المؤنث الواحدة بالنون حرف تقوله والمتصل به ذلك
اى اعرابه ثبوت النون حالة الرفع تقول هما يضربان وانتما تضربان
وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين
وحذفها اى بحذف النون حالة الجزم والنصب والاضافة
تقول لم يضربا لم يضربوا لم تضربا لم تضربوا لم تضربى - كما تقول
والنصب تقول لن يضربا لن يضربوا لن تضربا لن تضربوا لن تضربى
واما سقط النون فى حالة الجزم لانها بمنزلة الحركة فى الفعل وانتفت
حالة النصب لكون الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء فكما تبع النصب الجر فى
الاسماء تبع الجزم فى الافعال ـ فائدة يجوز حذف نون الرفع ـ
والمعتل بالواو والياء اى اعراب المضارع المعتل الواو والياء بالضمة تقديراً
لاستثقالهم الضمة على الياء فتحذف الضمة وتسكن الواو والياء وتقول
هو يدعو ويرمى والفتحة لفظاً لخفة الفتحة فتلفظ وتقول
لن يدعو ولن يرمى والحذف اى يعرب بحذف الواو والياء
حال الجزم فتقول لم يدع ولم يرم
وذلك لانه اذا لم يجد احدهم الحركة فى آخر الفعل المضارع حذف الحرف المتولد من
الحركة ـ لان الواو متولدة من اشباع الضمة والياء من اشباع الكسرة والالف من اشباع الفتحة
والمعتل عطف على المعتل السابق اى بالالف مخيرنى وجشى اعرابه نوعان
بالضمة تقديراً

والفتحة تقديرًا والحذف ويرتفع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيدٌ - وينتصب بأن و
لن واذن وكي وبأن مقدرة بعد حتى ولام الجحود

والفتحة تقديرًا اى فى كل الحالين يكون اعرابه تقديرًا لان الالف لا تقبل
الحركة اصلا والحذف اى يحذف الالف فى حال الجزم لفقدان الحركة
فتقول لم يخش ولم يرض ،
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
اشارة الى ان عامل المضارع حال الرفع معنوى وهو تجرده عن العوامل اللفظية
فيكون مرفوعا نحو يقوم ويقعد ويغزو ويرمى ويسعى
وينصب اى الفعل المضارع بأربعة احرف ،
بأن المصدرية نحو اريد ان تقوم ولن نحو لن اضرب واذن نحو اذن يغفر الله لك ونحو اسلمت كى ادخل الجنة
اذا تجد هذه الاحرف الاربعة منصوبة وينصب ايضا بأن اذا كانت مقدرة بعد حتى وتقدران
بعد ستة احرف وهى حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
ولام كى اى اللام التى تكون بمعنى كى نحو قام زيد ليذهب
ولام الجحود وهى اللام التى تجئ بعد الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى
ما كان الله ليعذبهم فلابد لها من كون منفى سابق نحو ما كنت لأخلف الوعد
ولا تكون تستغرق العمر . ولهذا سميت بلام الجحود للزومها له ،

نحو هو يخشى فهو كارم
ولن يخشى فهو كارم
الجزم لفظى
الرفع تقديرى
النصب تقديرى
وتقدير السببية

والفاء والواو واَوْ - فَأَنْ مثل أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَالَّتِي تقع بَعْدَ الْعِلْمِ هِيَ
الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمُثَقَّلَةِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوَ عَلِمْتُ

والفاء نحو زرني فأكرمك والواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن
واو التي تكون بمعنى الى ان او الا ان نحو لألزمنك او تقضيني حقي اى الى
ان تقضيني حقي او الا ان تقضيني حقي
وانما قدر ان المصدرية بدون الحرف لان حتى ولام الجحود حرف جارة
يمتنع دخولها على افعل المضارع فلابد من تقدير ان المصدرية واو بمعنى الحرف الجارة
اى الى ان فاخذ حكمها والفاء والواو للعطف وعطف الجملة الخبرية على الانشائية
لا يجوز بحسب الاصل فيصير من قبيل عطف المفرد على المفرد ويكون معنى
زرني فاكرمك لكن مذاك زيارة فيكون اكرامي مني ايلاك على زيارتك
من الوجوب وقال فان ناصبة للفعل المضارع مثال أريد ان تحسن الي هذا مثال نصب المضارع بان
وتحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم هذا مثال المنصوب بحذف النون
واعلم ان كلمة ان لها احوال ثلث اما ان تقع بعد الافعال التي تفيد معنى العلم واليقين
فهي تسمى ناصبة للمضارع لانها مخففة من ان المشددة واما ان تقع بعد الافعال التي تفيد
الظن فهي تحتمل ان تكون ناصبة وتحتمل ان تكون مخففة فيجوز فيها الوجهان واما ان تقع بعد غير هاتين
الافعال فهي ناصبة قطعاً فقال والتي تقع بعد العلم اى صيغة العلم
ومشتقاته كعلم يعلم وما في معنى العلم من الالفاظ الدالة على اليقين كالتحقق
واليقين والكشف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المخففة من المثقلة
التي هي من الحروف المشبهة بالفعل لافادة التحقيق في الجملة الاسمية تدخل بعد
التخفيف بازالة التشديد على الافعال وليست هي اى الواقعة بعد العلم
وما في معناه هذه الناصبة للفعل المضارع حتى تنصب الفعل بل تكون المضارع
مرفوعاً بها كالحال لكن يجب حينئذ ان يستعمل المضارع بالسين
نحو علمت

ان سيقوم وان لا يقوم - والتي تقع بعد الظن
ففيها الوجهان - ولن مثل لن ابرح ومعناها
نفي المستقبل - واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على

ان سيقوم فسيقوم مرفوع محلا لان ان الداخلة عليه ليست ناصبة بل هي المخففة
من المثقلة تمال الله تعالى علما ان سيكون منكم مرضى - او يسوف نحوه وعلم علم المرء نفسه
و علمت ان لا يقوم برفع يقوم لان ان هذه ليست ناصبة بل هي المخففة من
وذلك لان ان المصدرية تفيد الرجاء والطمع والفاظ العلم والمشابهة تدل على
التحقق واليقين فلا تقع بعدها للتنافي بين الشك واليقين بل النائب لمعنى اليقين ان
المثقلة التي تفيد التحقق والثبوت - ويتفرع على هذا انه علمت او ما اشتق من لفظ
صح وقوع الصلة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب اذا اريد بالعلم معنى الظن
و كذلك ما في معناه من الفعل الذي معنى [illegible] وما اشتق منه
ورفع يقع لا يجوز [illegible] - واذا وجب بعد ان المخففة من المثقلة ان يكون الفعل ماضيا
او مضارعا لا يقع بعده [illegible]
والتي اي كلمة ان التي تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسبان والعلم المستعمل في
معنى الظن فيجوز فيها الوجهان - نصب الفعل بان تكون ان مصدرية ورفع
الفعل بان تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان يقوم
واذا جاز فيه الوجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على
تحقق الوقوع فيرفع الفعل وباعتبار عدم التحقق يناسب ان المصدرية الدالة
على التوقع فينصب الفعل به وكل ما وقعت ان بعد ما هو بمعنى الشك والتخمين نحو رجوت وطمعت وحسبت وخشيت وجميع الافعال التي تفيد
و كلمة لن تنصب الفعل المضارع مثل قوله تعالى لن ابرح الارض
و معناها اي معنى لن في المستقبل نفيا موكدا لمعنى لن اضرب
ليس نحو اضرب زيدا بحذف لا فان معناه النفي مطلقا يعني نحو اضرب زيدا - وهذا هو الفرق
بين لا ولن - و انما نصب الفعل المضارع بعد لن لان اصلها لا ان
تركيب لا مع ان الناصبة فحذفت الالف والهمزة تخفيفا -
و كلمة اذن تنصب الفعل المضارع لكن بشرطين احدهما
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها ان لا يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
بل يكون جملة مستقلة غير متعلقة في التركيب بما قبلها

ان سوف يأتي كل ما قدرا
او يحرف
النفي نحو م

لئلا تلتبس بان
الناصبة اذ هي لا تفصل
بينها وبين الفعل شيء
من هذه الحروف م

بمعنى العلم والظن
في ناصبة لا يجزم

بان لا يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
او جزاء لما قبلها م

على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن
ادخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فا
٢١٤
وجهان - وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة

في تاويلها اذا كان الفعل المضارع مستقبلا اي مستقلا في معنى الاستقبال ولا يكون محتملا للمعنى الحال مستقبل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة - فاذن في هذا المثال دخلت على المضارع وليس ما بعدها وهو ان تدخل معربا لما قبلها والفعل المضارع صريح في معنى الاستقبال فوجب نصب المضارع واذا افتقد واحد من الشرطين كقولك انا اذن اكرمك لمن قال انا آتيك - فان اكرمك ههنا خبر للمبتدا فقط وليس جملة مستقلة - وقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا فههنا دخل المضارع بعض الحال او فقد كلا الشرطين كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع

وانما شرط هذان الشرطان لعمل اذن لانها ضعيفة العمل بدليل سقوطها عنه ليس يفعل نحو انك اذن لصادق فلقد تعمل الا اذا كان ما بعدها خالصا لها غير تابع لما قبلها وان يكون المضارع خالصا للاستقبال بتاكيد شابهته بان الصدرية في معنى الاستقبال لان اذن انما تعمل لشبهها بان فاذا فات الشبه فات العمل

واذا وقعت اذن بعد الواو نحو قوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا والفاء نحو قولك فاذن اكرمك جميلا لمن قال انا آتيك -

فالوجهان الرفع والنصب كلاهما جائز الا ان الرفع فلقد تمام ما بعدها على ما قبلها بالعطف على الجملة السابقة والنصب فلعدم تمام ما بعدها على ما قبلها لان الفعل المضارع اذا كان مفيدا مستقلا من غير التقدير حرف العطف كان غير معتمد على ما قبلها

وكلمة كي ناصبة للفعل المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناها السببية - وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر
الى ما قبلها بمعنى كى أوالى مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير

ومعناها ان معنى السببية ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها فاسلام سبب لدخول الجنة
وحتى تنصب الفعل المضارع اذا كان الفعل المضارع مستقبلا اى متعلقا معنى الاستقبال
بالنظر الى ماقبلها اى ماقبل حتى يعنى سواء كان مستقبلا عند التكلم والاخبار اولم يكن
بان يقصد التكلم اظهار ان ماقبل حتى حصل بدون وقوع الفعل الذى بعد حتى ولازم ان يكون
الفعل المترتب مستقبلا بالنظر الى وقت التكلم حتى يصح النصب وان كان الفعل المترتب قد
وقع وهضى كما تقول اليوم سرت امس حتى ادخل البلد فنصب ادخل فان دخول البلد
وان وقع بالامس وهضى زمانه لكنه مستقبل بالنظر الى السير

واما اذا كان الفعل المضارع مستقبلا يعنى بحسب الاصل فنصب الفعل المضارع حتى كما يجئ
فى ان كلمة حتى حينئذ بمعنى كى اى للغرض والسببية او بمعنى الى ان الى للغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كى للسببية لان الاسلام
سبب لدخول الجنة وهو مستقبل بالنظر الى ماقبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا حقيقة
وكنت سرت حتى ادخل البلد هذا مثال حتى بمعنى الى للغاية والنهاية ويمكن
ان تكون بمعنى كى ايضا بعد ما يستقبل بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى وقت التكلم فيمكن ان يكون
ماضيا ويمكن ان يكون مستقبلا فهذا المثال محتمل الوجهين
واسير

تغيب الشمس - فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع - وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه - ومن ثم امتنع

حتى تغيب الشمس هذا مثال حتى بمعنى الغاية ولا يمكن ان تكون بمعنى كي للسببية لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس - وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها تحقيقا وبالنظر الى زمان التكلم ايضا - فمن كل من هذه الاشتراكين نصب الفعل المضارع بان المقدرة لان حتى حينئذ جارة ولا تدخل حرف جر على المضارع فيقدر ان ليكون في تقدير الاسم

فان اردت من المضارع زمان الحال تحقيقا اي كان حال المخبر عنها موجودا وقت التكلم حقيقة كما اذا اخبرت احدا عن سيرك وقت دخول البلد وقلت سرت اليوم حتى ادخل البلد - او حكاية اي كان حال المخبر عنها مضت قبل هذا لكن انت تجعل تلك الحال بعد عينك كما انها حاضرة عند التكلم فتقول سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار عن تلك الحال اليوم

كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر فلا تقدر ان بعدها لان تقديرها انما كان ضرورة حرف جر وليس ثمة فترفع المضارع بعدها لان الناصب وهي ان المصدرية مفقودة هنا وامتنع تقدير ان حينئذ لانها تنصب المضارع الدال على الاستقبال واذا تعين المضارع للحال استحال تقدير ان معها فاذا بين الحال والاستقبال

وتجب حينئذ السببية بان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها لان الربط المعنوي بين ما قبل حتى وما بعدها لما زال بسبب صيرورتها حرف ابتداء وجب المصير الى الربط المعنوي بتحقق فيها معنى الغاية التي هي مدلولها

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه اي حتى ان اقاربه واحبابه لا يرجون حياته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان لحال المريض الموجودة الآن فترفع الفعل المضارع والمرض هو سبب عدم الرجاء منه

ومن ثم اي لاجل ان حتى عندما تكون بمعنى الحال من المضارع حرف ابتداء لا حرف جر

الرفع فی کان سیری حتی ادخلها فی الناقصة نحو
اسرت حتی تدخلها وجاز فی التامة کان
سیری حتی ادخلها وایهم سار حتی یدخلها

امتنع الرفع ای رفع المضارع فی مثل کان سیری حتی ادخلها بالرفع
فی الناقصة ای اذا کانت کان ناقصة لانها تقتضی خبرا واذا رفعنا الفعل المضارع
وجعلنا حتی ابتدائیة بقی کان الناقصة بلا خبر لان الجملة صارت مستقلة لا تتعلق بها
ما قبلها - واذا نصبنا الفعل المضارع وجعلنا حتی جارة صح التترکیب وصیر الجار والمجرور
خبر کان الناقصة -

وسرت حتی تدخلها بالرفع ای وسرت الی وقت دخولها لانتفاء الشرط الثانی فی حتی الابتدائیة وهو
کون ما قبلها سببا لما بعدها (امتنع ان یقال سرت حتی تدخلها برفع الفعل المضارع لان
ما قبلها فی هذا المثال لیس سببا لما بعدها لان ما قبلها یوقع فی اوهام مسلوک بینه
وبین الحکم بوقوع المسبب مع الشک فی وقوع السبب

وجاز فی کان التامة التی لا تقتضی خبرا ان تقول کان سیری حتی
ادخلها برفع الفعل المضارع لعدم لزوم الثانی وهو تقدیر کان الناقصة بلا خبر
لمعنی کان سیری حینئذ وجد سیری

وجاز ایضا ان تقول وایهم سار حتی یدخلها برفع الفعل المضارع لان
المراد بالانتهاء هنا تعیین السائر لا عین نفس السیر فلا یلزم الدخال وهو الحکم بوقوع
المسبب مع الشک فی وقوع السبب لان الشک انما هو فی تعیین السائر لا فی
نفس السیر وسبب الدخول هو السیر لا السائر المعین وقد وجد بلا شک

بهمزة الاستفهام
وصیغة الماضی

ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم ——— والفاء بشرطين احدهما السببية

في قوله وبان مقدرة بعد حتى اي تقدران بعد اللام التي بمعنى كي

ولام كي علمت هذا قوله حتى اي تقدران بعد اللام التي بمعنى كي

مثل اسلمت لادخل الجنة فادخل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام وانما تقدر ان بعدها لان اللام حرف جر والجارة لا تدخل على الفعل

ولام الجحود اي تقدر ان بعدها بعد اللام التي بمعنى الجحود اي الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار

وهي لام تاكيد زيدت في خبر كان بعد النفي فكان قبلها كونا منفيا

مثل وما كان الله ليعذبهم

والفرق بين لام كي ولام الجحود ان لام كي لافادة معنى التعليل بخلاف هذه ولزم اختلال المعنى بحذف لام كي بحذف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي واعلم ان الواو والفاء هنا ناصبتان للفعل بكونهما نائبتا الاعراب عما قبلهما

والفاء اي تقدر ان بعد الفاء الداخلة على المضارع بشرطين احدهما السببية بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا تكون مستفادة للعطف فقط من عراة معنى السببية فيدل تغير الاعراب من الرفع الى النصب على التغير في المعنى الى السببية لا يحتاج الى تغير اللفظ الدال على الرفع الى النصب لان السببية وحينئذ لا يكون وجيز تقديرها بعد العطف ومعنى السببية وحينئذ لا يكون فيحتاج هذا التغير في المعنى الى القرينة اللفظية ايضا وهي ما ذكره في الشرط الثاني فقال

والثاني أن يكون قبلها أمر او نهي او استفهام
او نفي او عرض والواو بشرطين الجمعية وأن يكون
قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى أن أو الى أن

والثاني اى الشرط الثاني ان يكون ما قبلها اى ما قبل إلغاء احد الاشياء الستة
وهي امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني فاصرمك
او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض بسكون الراء من عرضت الشيء عرضا اذا اظهرته وابرزته يقال
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا - فالمضارع في جميع هذه الامثلة منصوب
بان المقدرة بعد الفاء - وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
فتكون الفاء نقضا في معنى السببية - وزاد بعضهم ثلثة اخر التحضيض والدعاء والترجي وجمع
هذه الستة في قولك حضني وادع وارجو وانه وسل واعرض لمحتشم - ثمن وارج كذلك النفوذ يجمعها
وادع الاصناف التحضيض في العرض والدعاء في الامر والترجي التمني
والواو اى تقدير ان الناصبة بعد الواو الداخلة على المضارع بشرطين احدهما ان يكون الواو
بمعنى الجمعية اى مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها لان الواو وان كانت موضوعة للجمع مطلقا لكن لا تفيد
معنى المصاحبة بل تفيد المعنى الاعم استعمالا لها ملاحظة لان الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا تجمع بينهما والاستفهام نحو هل تعطيني واكرمك اى هل تجمع بيني
او النفي نحو لا تاتي وتحدث او تمني نحو ليتك تأتيني وتحدثني اى ليتك تجمع بيني
او عرض نحو الا تنزل بنا وتصيب خيرا اى لم لا تجمع بيننا
فهذه المضارعات كلها منصوبة بان المقدرة بعد الواو - وانما شرط تقدم احد الاشياء الستة
ليمنع تقدم الاشياء الغير المذكورة عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فيدل نصب المضارع
على التغير في المعنى

واو اى تقدير ان الناصبة بعد واو الداخلة على الفعل المضارع
بشرط معنى الى او الا ان على حسب اختلاف الامثلة فيه
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي كما قال امرؤ القيس
وانما يلزم تقدير ان هنا لاختصاص الجار والاستثناء بالاسماء فلا بد من تقدير ان
ليحصل الفعل بمعنى المصدر

والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ويجوز اظهار أن مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام عليها ينجزم بلم ولما ولام الامر

والعاطفة عطف على حتى في قوله "وبان معتدة" بعد حتى
اى تقدر له الناصبة للفعل المضارع بعد احرف العاطفة كلها
اذا كان المعطوف عليه اسما والمعطوف فعلا مضارعا فيقدران
على الفعل المضارع لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم وينصب بالفعل المضارع
كقوله للبس عباءة وتقر عيني :: احب الي من لبس
الشفوف :: فتقر فعل مضارع منصوب بان المقدر بعد واو العطف
وهو معطوف على الاسم وهو عباءة ولا يجوز عطف الفعل على الاسم الا بتقدير ان
ولما فرغ عن مواضع تقدير ان شرع في مواضع يجوز فيها اظهار ان
او يجب فيها اظهارها فقال ويجوز اظهارها مع لام كي فيما يجوز
فيه اظهارها بعد حتى ولا فرق بينهما الا ان الاولى لا تدخل الا على ما
يصح تعليله والثانية تدخل على كل ما يصح تعليله
ومع العاطفة اى وكذا يجوز اظهار ان مع احرف العاطفة المضارع
على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب
وذلك لتقدم اسم عطف الفعل على الاسم ظاهرا
ويجب اظهار ان مع لا النافية في اللام عليها اى في صورة دخول
اللام على لا النافية تحرزا عن توالي اللامات نحو قوله تعالى
لئلا يعلم اهل الكتاب — فالحاصل ان الحروف التي يضمر بعدها ان
قسم يجتمع اظهار ان بعد وهو ما ذكر واولا وقسم يجوز وهو ما ذكر ثانيا وقسم يجب
ويجزم الفعل المضارع بالحروف الجازمة وهي على نوعين نوع يجزم الفعل المضارع فقط
ونوع يجزم به الفعلان — فيجزم الفعل المضارع وهو لم نحو لم يضرب
ولما نحو لما يضرب
ولام الامر نحو ليضرب

ولا فی النهی وکلم المجازات وهی ان ومهما واذا ما
واذا وحیثما واین ومتی وما ومن وای
وانی وامّا مع کیفما واذا فشاذ وبیان مقدرة

ولا فی النهی نحو لا تضرب هذه الحروف لا یدخل علی المضارع ویصیر مجزوما بها
وهی التی یجزم به الفعلان کلم المجازات ای کلمات الشرط والجزاء فتدخل علی
الفعلین وتکون الاول شرطا والثانی جزاءً

وهی ان نحو ان تکرمنی اکرمک ومهما نحو مهما تاتنی آتک
واذما نحو اذما تاتنی آتک واذا ما نحو اذا ما تخرج اخرج
وحیثما نحو حیثما تجلس اجلس
واین نحو این تذهب اذهب ومتی نحو متی تخرج اخرج
وما نحو ما تصنع اصنع ومن نحو من یکرمنی اکرمه
وای نحو ایًّا تضرب اضرب وانی نحو انی تکن اکن
کیفما تقرأ اقرأ

وامّا ای حرف اضراب مع لفظ کیفما واذا بدون ما فشاذ ای قلیل فی الاستعمال لم
وبیان ای وبجزم الفعل المضارع بان الشرطیه مقدرة مثال کونها مقدرة
کان ان تضرب للمضارع اذا کانت مقدرة - ویبینی مواضع تقدیرها -

ثم شرع فی تفصیل احکام کل واحد من الحروف المجازاة علی الترتیب وقال

- فَلَمْ لقلب المضارع ماضيًا ونفيه ولمّا مثلها وتختصّ بالاستغراق وجواز حذف الفعل - ولام الامر المطلوب بها الفعل وهي مكسورة ابدًا ولا النهي المطلوب بها الترك

فلم موضوعة لقلب المضارع ماضيًا ونفيه فلو لم يضرب فحمل المضارع لمعنى الماضي المنفي اي ما حصل منه الضرب في الزمان الماضي

ولمّا لفظ لما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ونفيه ولا تتوهم من المماثلة عدم الفرق بينهما بل بينهما فرق في اللفظ والمعنى اما في المعنى فكما قال وتختص لما بالاستغراق اي ما يتغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال نفيا مستمرًا لان زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى فلم تنفي فعل ولا تنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم يفعل الندم اي بعد ما فعل - ولم يدم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولا يفعل الندم الآن لزم استمرار عدم الفعل من الماضي الى وقت الحال - واما في اللفظ فهو ما قال وجواز حذف الفعل اي الفعل المضارع بعد لما فتقول ندم زيد ولما - اي ولما يفعل ولا تقول ندم زيد ولم لان ما النافية لا تقوم مقام الفعل وليس كل ما يقوم مقام شيء يقوم مقامه

ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وهي لام مكسورة ابدًا تدخل على الفعل لتفيد طلبه نحو لِيَضْرِبْ زيدٌ لِتَضْرِبْ هندٌ لأَضْرِبْ وان كان لام الامر مبنيًا للفاعل لزمته لام الامر في الغائب والمتكلم ولا تلزم المخاطب نحو لِيَضْرِبْ ولا تدخل على امر الحاضر نحو اِضْرِبْ

ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تدخل على جميع اقوال المضارع سواء كان مبنيًا للفاعل او مبنيًا للمفعول صحيحًا كان او معتلًا او مثلًا

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا
مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني

وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء ولم تقل حروف المجازاة او اسماءها لان بعضها حرف كان وبعضها اسم كاين ومتى وغيرها تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني فالاول سبب والثاني مسبب نحو ان تضربني اضربك ويسميان الفعلان اللواتي بعد كلم المجازاة شرطا وجزاء فليس الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني ويسمى الثاني جزاء من حيث انه يبتنى على الاول لاستناد الجزاء على الفعل ويسميان ملزوما ولازما ايضا لوجود التلازم بينهما

فان كانا اى الفعلان كلاهما الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك

او الاول اى الشرط فقط يكون مضارعا نحو ان تضربني اضربك

فالجزم واجب في المضارع لكونه معربا واحكام موجود والبناء مفقود

وان كان الثاني اى الجزاء مضارعا والاول ماضيا

فالوجهان واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا ومنفيا
بلا فالوجهان والا فالفاء ويجيء اذا مع الجملة

فالوجهان جزم المضارع ورفعه كلما جائز ان نحو ان اتاني زيد آته او آتيه
اما الجزم فلتعلقه بالجازم مع قابلية المحل للجزم واما الرفع فلوجود المانع وهو بعد
المتعلق عن المتعلق به فاذا لم يعمل في الشرط مع كونه متصلا به كان الجزاء اولى به
وان كان الشرط والجزاء كلاهما ماضيين نحو ان ضربت ضربت
فلا جزم فيهما لفقد كون الماضي مبنيا وان تمانا في محل الجزم
ولم يذكر هذه الصورة لظهور حكمه

ثم اشار الى مواضع دخول الفاء في الجزاء وعدمه فربما يكون دخول الفاء على الجزاء واجبا
وربما يكون ممتنعا وربما يكون جائزا والضابطة فيه انه اذا لم تحرف الشرط في الجزاء
معنى قطعا لم يجز دخول الفاء على الجزاء لعدم الاحتياج اليها واذا حصل ما شيء وعدم
ما شيء فيه جاز الامران واذا لم يوثر قطعا يجب دخول الفاء فيه ليدل على انه جواب الشرط
فقال واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى

فقوله لفظا او معنى تعميم للماضي اي اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان خرجت
خرجت او كان ماضيا معنى ومضارعا في اللفظ نحو ان خرجت لم اخرج
وتعميم قد (على سبيل التنازع) اي سواء كانت قد مذكورة لفظا نحو ان كنت قلته
فقد علمته او معنى نحو ان قال وان كان قميصه قد من قبل فصدقت فقد صدقت
لم يجب دخول الفاء على الجزاء لتحقق ما يحرف الشرط فيه بان جعل الماضي بمعنى
فلا حاجة الى الفاء

وان كان الجزاء مضارعا مثبتا بغير السين او سوف نحو ان تضربني
اضربك او منفيا بلا نحو ان تضربني لا اضربك فالوجهان
جائز ان الاتيان بالفاء نحو ان تضربني فاضربك وان تضربني فلا اضربك
وتركها اما الاتيان بالفاء فلان اداة الشرط لم توثر في تغيير معناه كما في الماضي حيث
فتاتي بالفاء واما تركها فلان اداة الشرط اثرت في المعنى شيئا حيث خصصت المعنى الاستقبال
مع اشتراك الفاء لوجود اتانا شيء ولو ضعيفا والا اي وان لم يكن كذلك ان لم يكن
الجزاء ماضيا بغير قد ولا مضارعا مثبتا ولا منفيا بلا فالفاء واجبة في المواضع كلها
وهي ما اذا كان ماضيا مع قد لفظا نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى نحو
ان كان قميصه قد من دبر فكذبت اي فقد كذبت او كان ماضيا معنى

ويجيئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء - وان مقدرة مع الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية
نحو اسلم تدخل الجنة وان تكفر تدخل النار

مع ما او لا نحو ان ترتني فانا ابتك او علامتك ولا شتمتك او كان مضارعا
مثبتا مع السين نحو قوله تعالى وان تاسرتم فسترضعوا اولادكم ومع سوف نحو قوله تعالى وان خفتم عيلة
فسوف يغنيكم الله من فضله - او منفيا بلن او ما نحو قوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
او كان جملة اسمية نحو قوله تعالى افان مت فهم الخالدون او كان جملة فعلية امرا او نهيا او دعاء
نحو قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله - وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعوهن الى الكفار او دعائية نحو قولك ان اكرمني فيكرمك الله او استفهامية نحو قولك
الاستفهام لا يجوز غيرها من ادوات الاستفهام فانه يجوز عند ابي حيان نحو قولك ان تزرنا فمن يرحمنا
الى غير ذلك فمن جميعها اتيان الفاء في الجزاء لازم

ويجيئ لفظ اذا للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء وتقوم مقامها
حينئذ لا يؤتى بالفاء في الجزاء بل يكتفى بلفظ اذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون - لان اذا تفيد معنى التعقيب كما ان الفاء تفيد معنى التعقيب فاقيمت هي
مقامها - وانما قال مع الجملة الاسمية اشارة الى ان اذا لا تدخل الا على الجملة الاسمية
الا نادرا وان اي ويجزم افعل المضارع بان اذا كانت مقدرة بعد الامر
نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ومنه قول الفقهاء "بيعوا توجروا" اصله
توجروا فحذفت النون لانه وقع مجزوما جزاء للشرط المحذوف اي ان بيعتم توجروا فكذلك
والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة والاستفهام نحو اين بيتك
اراك اي ان تعرفني بيتك اراك والتمني نحو ليته عندنا يحدثنا اي ان كان عندنا
يحدثنا والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فجزم المضارع
كل هذه الجزيات بان المقدرة والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني اذا قصد السببية
اي اذا قصد سببية الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض لمضمون هذا المضارع فيحصل معنى الشرط
وهو تقدير ان لان في هذه الاشياء معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض وتحقق السببية والمسببية يخلف
الجملة الخبرية فانها لا تصلح للسببية فلا يجزم الفعل المضارع في النفي وانما قال اذا قصد السببية لانه اذا
لم تقصد سببية هذه الاشياء والحاصل لم يجزم الفعل المضارع كما اذا قصد الاستئناف نحو قم يدعوك اي الان
او وقع المضارع وصفا لما قبله نحو قوله تعالى هب لي وليا يرثني او وقع حالا نحو قوله تعالى فجمع
فرسم في موضع يجمعون وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر - مثل اسلم تدخل الجنة هذا
مثال الامر المطلق منه الاسلام وهو سبب لدخول الجنة وقد قصد السببية فقدرت ان مع
الفعل الآخر من اسلم وصار تدخل الجنة جزاء له محزوما لفظا وتقديرا ان تسلم تدخل الجنة